وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس _المدية_
- قسم العلوم الاجتماعية
- شعبة علم الاجتماع

هيكلة المؤسسة الدينية وتنظيمها بين الواقع والآفاق

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع

تخصص تنظيم وعمل

إعداد الطالبين:
لعبيدي ليندة
بلحوت آمال

إشراف الأستاذ:
د.معيزي نذير

السنة الجامعية

2022-2021

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين وإلى إخوتي وأساتذتي وإلى كل من ساهم في نجاحي وإلى الذين أناروا طريقي وإلى كل زملاء الدراسة.

بلحوت أمال

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين وإلى إخوتي كنزة وعادل ورندة ووسيم وإلى زوج أختي وإلى كل الزملاء وبصفة خاصة نبيلة وسهام.

لعبيدي ليندة

شكر وتقدير

نتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور نذير معيزي الذي وافق على موضوع الإشراف وعلى جميع النصائح التي أسداها لنا طيلة انجاز هذا العمل، فله منا خالص الشكر والتقدير.

كما لا يفوتنا أيضا أن نتوجه بالشكر والتقدير إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاجتماعية على جميع المجهودات التي بذلوها طيلة مسار التكوين.

فهرس المحتويات

- **فهرس المحتويات:**

الـمـوضـوعـات	الـصـفـحـة
إهداء	
شكر وتقدير	
- **مقدمة**	أ
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.	08
1- تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة.	09
2- طبيعة المنهج المستخدم في الدراسة.	18
3- الإشكالية العامة للدراسة.	27
الفصل الثاني: واقع هيكلة المؤسسة الدينية وتنظيمها في الجزائر	38
1- مظاهر تطور المؤسسة الدينية وأصنافها.	39
2- النصوص التنظيمية والمرجعيات القانونية المحددة لنشاط المؤسسة الدينية في الجزائر.	47
3- هيكلة وتوزيع المؤسسة الدينية في الجزائر.	54
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لواقع المؤسسة الدينية في الجزائروآفاقها دراسة حالة لبعض المؤسسات الدينية.	62
1-إجراءات الدراسة.	63
2- نتائج الدراسة الميدانية.	65
3- تفسير النتائج ومناقشتها.	80
- **خاتمة**	83
- **قـائـمـة الـمـراجع**	86

مقدمة

- **مقدمة:**

يعتبر الدين محركا للشعوب والمجتمعات، وله أثر عميق في تطورها وارتقائها، فقد أثبت تاريخ الأديان مدى تأثير العقائد الدينية في التغير الاجتماعي عبر التاريخ، فكل تحول يطرأ على المجتمع هو نتيجة لمجموعة من الخلفيات الدينية، وبهذا الخصوص أضحت الظاهرة الدينية ظاهرة اجتماعية صرفة، وهو ما دأبت الدراسات الاجتماعية على تحليلها وتفسيرها، لكن هذه الظاهرة قد تظل عرضية إذا لم يتم احتواؤها ضمن مجموعة من الأطر التنظيمية، وهذا من خلال المؤسسات الاجتماعية ذات الصلة، وبهذا الخصوص يجب التمييز بين الدين وبين أشكال التدين والتي تشمل الظواهر الدينية من حيث هذي ظواهر اجتماعية لا تشذ في طبيعتها والقوانين المتحكمة فيها عن الظواهر الاجتماعية الأخرى.

وتبعا لذلك فقد مثل العامل الديني أحد العوامل الرئيسة في تجسيد حالة الانتقال من النظام البدائي إلى النظام الاجتماعي والسياسي، أو حالة الانتقال من الحالة الطبيعية للاجتماع إلى مرحلة العقد الاجتماعي، هذه الأخير عكف من خلال التيارات الاجتماعية الحديثة على دراسة الظاهرة الدينية وتفسير سلوك الأفراد داخل المجتمعات الدينية، فالمؤسسة الدينية من حيث هي مؤسسة اجتماعية لم تكن في معزل عن واقع هذه الدراسات التي كانت نتيجة لإفرازات العلم في العصر الحديث على مستوى العلوم والاجتماعية.

وعليه فإن هذا الموضوع يتحدد في إبراز طبيعة العلاقة بين الدين والمجتمع من جهة وتفسير المؤسسات الاجتماعية ذات الطابع الديني من جهة أخرى، فالعلاقة بين المجتمع والدين علاقة قديمة وليست وليدة اليوم، ولهذا فإن للدين أهمية كبيرة في إقامة المسافات الاجتماعية بين الشعوب والأفراد التي تقرب بينها وحدة العاطفة الدينية أو التباعد بينها.

إن الدين قوة محركة، وقد لعب دورا بارزا في تطور المجتمعات أو تخلفها، إذ لم يكن منفصلا خلال المرحلة التي أعقبت الحالة الطبيعة للاجتماع الإنساني عن شؤون الحياة اليومية،فالدين ضرورة اجتماعية ومطلب فطري والذي يعيش دون أن تكون لديه عقيدة فهو يجسد أحد الحالتين، إما لأنه يمثل مصدرا لهذا الدين، أو أنه ينتمي إلى فصيلة القطيع.

فالدين له تأثير في تطوير الهيئات الاجتماعية التي يقترن وجودها بوجود الدين، وهذا الإطار التنظيمي والمرجع القانوني للدين يتجلى بشكل واضح في عمل المؤسسة الدينية التي أفرزتها المنظومة الاجتماعية الحديثة، فالمؤسسة الدينية من حيث هي مؤسسة اجتماعية يمكن اعتبارها نسقا اجتماعي ايخضع لمجموعة من القواعد التنظيمية وفي ارتباط مباشر مع جميع المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

وعليه ترتكز المؤسسة الدينية إلى جوهر الوظيفة الاجتماعية التي قد تؤديها، من خلال المساهمة في تحرير العقل وإيقاظ الوعي الجماعي، والعمل على خلق الثروة وتحقيق الرفاه الاجتماعي ومواكبة التنمية الاقتصادية، ففي كثير من الحالات يكون سبب التقهقر الاجتماعي نتيجة الفراغ الديني، وإذن فإنه يجب ربط نشاط المؤسسة الدينية بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى كالمؤسسة التعليمية والسياسية والاقتصادية والقضائية وغيرها.

كما يمكن اعتبار المؤسسة الدينية الضامن على استقرار تلك المؤسسات، وقد اكتسبت الجزائر في تاريخها القديم والحديث فكرا اجتماعيا ودينيا متوازنا يستند إلى الوسائل العقلانية والموضوعية في تسيير الإشكاليات والقضايا ذات الصلة بالتعدد والتنوع الثقافي والديني، وهذا بالموازاة مع تعدد الثقافات الدينية والذي كان من بين نتائجه تعددا على طرائق التنظيم،

وهو الأمر الذي تزخر به في وقتنا الحالي، باعتبار أن تاريخ الجزائر الثقافي أثبت تعددا دينيا وثقافيا على مر التاريخ.

وعليه فإن هذه المذكرة جاءت بعنوان هيكلة وتنظيم المؤسسة الدينية بين الأوقع والآفاق.ومن بين الأسباب التي أدت بنا إلى طرح هذا الموضوع على مستوى الدراسة الاجتماعية هو افتقار شعبة التخصص لمثل هذه الدراسات التي تحاول تفسير الظاهرة الدينية من حيث هي ظاهرة اجتماعية خاصة على مستوى التنظيم والعمل، بالإضافة لما تمثله المؤسسة الدينية من أهمية في الارتقاء بالنظام الاجتماعي، وفيما يبدو أن إهمال هذا الدور الذي تضطلع به المؤسسة الدينية أدى إلى اختلال على مستوى النظام الاجتماع وإفراغه من مضمونه، وعليه فإن هذه الدراسة تحاول اختراق هذا الموضوع وإزالة اللبس والغموض الذي يلف واقع المؤسسة الدينية، الذي يفرض وجود هذه المؤسسة دون تجسيد فعلي لها.

وفيما يخص الإشكالية العامة التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة فهي كالآتي:

- هل واقع المؤسسة الدينية في الجزائر يسمح لها بالارتقاء إلى مصف المؤسسات الاجتماعية الأخرى أم أن هذا الواقع فرض وجود هذه المؤسسة دون تجسيد فعلي لها ثم ما هي الآفاق العامة التي يمكن إدراجها بهدف إصلاح هذه المؤسسة وتطويرها؟

وقد قمنا بتقسيم هذه الإشكالية إلى مجموعة من المشكلات الجزئية وهي كالآتي:

- ما هو المجال الذي يتحدد فيه مفهوم المؤسسة الدينية في علاقتها بمجال التنظيم والعمل؟ وهل النصوص التنظيمية المعمول بها في مجال الشؤون الدينية كفيلةبرفع قدرة المؤسسة الدينية على التكيف مع مختلف التغيرات الاجتماعية؟. وهل يمكن بواسطة مخلف

الاختبارات السوسيولوجية _الاجتماعية_ تذليل العوائق التي تعاني منها المؤسسة الدينية الشيء الذي يعبر عن الآفاق التي يطمح إليها الدارسون في هذا المجال.

وقد طرحنا هذه الإشكاليات من خلال خطة عملية اشتملت على ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

أما الفصل الأول فقد جاء بعنوان الإطار العام للدراسة وقد اشتمل على ثلاثة مباحث:

1-تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة.

2-طبيعة المنهج المستخدم في الدراسة.

3-الإشكالية العامة للدراسة.

في حين أن الفصل الثاني فقد جاء بعنوان واقع هيكلة المؤسسة الدينية وتنظيمها في الجزائر وقد اشتمل أيضا على ثلاثة مباحث هي:

1- مظاهر تطور المؤسسة الدينية وأصنافها.

2- النصوص التنظيمية والمرجعيات القانونية المحددة لنشاط المؤسسة الدينية في الجزائر.

3- هيكلة وتوزيع المؤسسة الدينية في الجزائر.

والفصل الثالث فقد جاء بعنوان دراسة ميدانية لواقع المؤسسة الدينية في الجزائر وآفاقها دراسة حالة لبعض المؤسسات الدينية على مستوى ولاية المدية، وقد اشتمل على الجانب التطبيقي من خلال المباحث الآتية:

1- إجراءات الدراسة.

2- نتائج الدراسة الميدانية.

3- تفسير النتائج ومناقشتها.

وفيما يخص الدراسات الاجتماعية السابقة فهي ذات شقين جانب ديني وجانب سوسيولوجي _اجتماعي_ ولعل من بين أبرزها الدراسة التي أعدها عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم على سبيل المثال والتي جاءت بعنوان الأشكال الأولية للحياة الدينية، نسخة مترجمة من طرف رندة بعث والتي صدرت سنة 2019 عن المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية ببيروت.

وهي دراسة ربطت بين التحليل السوسيولوجي للظاهرة الدينية ونظرية المعرفة وقد اشتملت على ثلاثة أقسام حيث يعالج القسم الأول مسائل تمهيدية من خلال التعريف بالدين والظاهرة الدينية أما القسم الثاني فقد عالج العقائد الأولية في حين عالج القسم الثالث السلوكيات الشعائرية الرئيسة.وإذا كان موضوع الدراسة المنظومة الطوطمية في أستراليا غير أنها تشتمل على المبادئ الفلسفية العامة التي يحتاج إليها الباحث في ميدان الدراسات الاجتماعية، بالإضافة إلى الرابطة التي تجمع بين موضوع بحثنا وموضوع هذه الدراسة ذاتها وهي الظاهرة الدينية.

كما اعتمدنا أيضا على رسالة ماجستير للباحث سمير الويفي والتي جاءت بعنوان دور المؤسسة الدينية الرسمية في التغير الاجتماعي دراسة حالة مسجد أول نوفمبر باتنة وهي مذكرة مكلمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الديني، وقد صدرت سنة 2010 عن قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا كلية العلوم الإنسانية والإسلامية جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، وهذا تحت إشراف الدكتور مولود سعادة وقد ربط فيها الباحث بين المؤسسة الدينية والتغير الاجتماعي ومدى تأثير العامل الديني بصفة عامة والمؤسسة الدينية بصفة خاصة في الحياة الاجتماعية للأفراد.

وقد اشتملت على خمسة فصول أما الفصل الأول عالج الجانب الإطار المنهجي للدراسة في حين عالج الفصل الثاني المقاربة النظرية للتغير الاجتماعي في الإسلام في حين اشتمل الفصل الثالث على المقاربة النظرية للمؤسسة الدينية أما الفصل الرابع فقد عالج الدين والتغير الاجتماعي في حين تضمن الفصل الخامس مجالات الدراسة الميدانية وعرض وتحليل وتفسير البيانات.

ومن بين الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث الإجراءات البيروقراطية التي واجهتنا في كثير من الأحيان خاصة تلك المتعلقة بإجراءات الاستبيان وعدم التزام الفئات الموجهة للاستبيان للشروط العلمية والمنهجية المتبعة في ذلك، هذا بالإضافة إلى كثير من التحيز والذاتية التي واجهتنا من طرفهم بالنظر إلى الخلفيات الدينية والعقائدية وقصور فهم الكثير منهم لمفهوم المؤسسة الدينية والتي في نظرهم لا تشتمل إلا على مؤسسة المسجد فقط، الشيء الذي لا يمكن قبوله من الناحية العلمية.

إن الدراسة الاجتماعية لواقع المؤسسة الدينية وآفاقها في مجال التنظيم والعمل يفتح الكثير من الآفاق حول طبيعة هذه المؤسسة والدور الذي يجب أن تقوم به، كما يعمل على توسيع مجال البحث والربط بين مختلف التخصصات سواء في ميدان علم الاجتماع الديني أو التنظيم والعمل أو علم الاجتماع الثقافي أو مجالات أخرى خارج التخصص كالإبستمولوجيا والفلسفة وتاريخ العلوم ومقارنة الأديان وحوار الحضارات والأنثروبولوجيا.

وتبعا لذلك يمثل مجال التنظيم والعمل على مستوى الدراسات السوسيولوجية الإطار التنظيمي بعد التصور النظري والتاريخي والفلسفي لطبيعة المؤسسة الاجتماعية، وهو الأمر

الذي ينطبق على واقع المؤسسة الدينية، بهدف الارتقاء بهذه المؤسسة وتطويرها حتى تكون مكافئة للمؤسسات الاجتماعية الأخرى.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

1- تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة.
2- طبيعة المنهج المستخدم في الدراسة.
3- الإشكالية العامة للدراسة.

1- تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة:

1-1 الهيكلة والتنظيم:

إن النظام المؤسسي أو الهيكل التنظيمي لمؤسسة ما يتكون عادة من الأنشطة التي يتم توزيعها بين العاملين بالمؤسسة والقيام بعمليات التنسيق والإشراف، وهو بالضرورة موجه نحو تحقيق أهداف المؤسسة والتنظيم، وعليه فإنه يمكن هيكلة منظمة أو مؤسسة بطرق عديدة ومختلفة بحسب أهدافها، كما أن هيكلة التنظيم يحدد أسلوب عمل ونتائج هذه المؤسسة.

وقد تم تطوير الكثير من الأشكال للهياكل التنظيمية مثل الهياكل الافتراضية، والهياكل الشبكية وغيرها ومن أبرز التحولات توسع منظمات المعرفة، والتي تعتمد أكثر على صناع الموارد المعرفية في أعمالها، ونستعرض فيما يلي أهم هذه المفاهيم والتي تعكس تطور النظرة إلى الهيكل التنظيمي، عرفه ماكس فيبر، "بأنه مجموعة من القواعد، واللوائح البيروقراطية والتي تعطي الحق لمجموعة من الأفراد التصريف ويشمل الجماعات والوحدات والأنظمة الفرعية مثل الأقسام والإدارات، والهيكل التنظيمي هو محاولة لترتيب هذه القواعد والعلاقات لكي يوجه العمل باتجاه تحقيق الأهداف،"[1].في حين يرى لورانس أن "الهيكل التنظيمي هو القواعد والعلاقات الرسمية للأفراد والجماعات داخل التنظيم، ويشمل الجماعات والوحدات والأنظمة الفرعية"[2].

[1] محمد مالكي، **أثر الهيكل التنظيمي على المعرفة التشاركية في المنظمات دراسة ميدانية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص مقاولاتية، جامعة أحمد دارية أدرار، الجزائر، 2019-2020، ص50.

[2] المرجع نفسه، ص50.

وإذن فإنه يمكن تعريف الهيكل التنظيمي على أنه مجموعة القواعد والعلاقات الرسمية التي تعطي الحق لمجموعة من الأفراد أو الجماعات والوحدات الفرعية، ويعتبر محاولة لترتيب هذه القواعد لتحقيق الأهداف المدروسة والتي بصدد المؤسسة تحقيقها

كما أنه يشمل مفهوم التنظيم الإداري الذي يشير إلى تقسيم الأعمال والمسؤوليات في الجهاز الإداري والتخصيص في الإدارات والأقسام، ووحدات إدارية رئيسة وفرعية تختلف في أعدادها وأحجامها من منظمة أخرى حسب طبيعة نشاطها، والبيئة التي تعمل فيها، وتوزيع هذه الأعمال والمسؤوليات على أفراد فريق العمل لأدائها طبق الضوابط الأداء الوظيفي المعتمدة في اللوائح التنظيمية للمؤسسة وتجديد العلاقات التنظيمية بينهم بما يضمن تحقيق أهداف المنظمة، ويمكن تجسيد التنظيم الإداري بما يعرف بالهيكل التنظيمي الذي يأخذ موقعا مهما في اهتمامات كل من الباحثين والممارسين في حقل الإدارة بشكل خاص، لما له من أهمية بارزة في دراسة المنظمات وعملها[1].

ومن جهة أخرى يرى "ألان أن التنظيم هو العملية التي يتم بموجبها تحديد أداء الأعمال وتقسيمها وتوضيح تفويض السلطة و المسؤوليات وإنشاء العلاقات بين العاملين لتمكنهم من العمل معا بأقصى كفاءة ممكنة لإنجاز الأهداف،"[2]بينما يعرفه كونتز وإدونل أنه" تجميع أوجه النشاطات الضرورية لإنجاز الأهداف العامة والخطط ووحدات التنظيمية مناسبة وضمان تفويض السلطة لهذه الوحدات والتنسيق بينهما،"[3]أما هود جاستين و كاسيو فيريان

[1] محمد مالكي، المرجع السابق، ص02.

[2] حسان محمد ندير جرستازي، **إدارة المستشفيات، الإدارة العامة للبحوث**، السعودية، الرياض،1990،ص94.

[3] المرجع نفسه، ص95.

أنه"العملية التي يتم بموجبها الوجبات على العاملين والتنسيق بين مجهودا تهم بشكل يضمن تحقيق أقصى كفاية ممكنة لبلوغ الأهداف المحددة مسبقا"[1]

من خلال التعاريف السابقة للتنظيم يمكن أن نستنتج أن التنظيم هو عبارة أداة لتقسيم المهام والمسؤوليات على العمال داخل مؤسسة معينة وذلك من أجل تحقيق أهداف المؤسسة، ومن جملة الأشياء التي يهدف إليها تقسيم العمل بالإضافة إلى وضع أسس نمطية لأداء العمل كما أنه يهيئ الأسلوب الذي يتم به إرسال واستقبال القرارات من قمة تنظيم إلى قاعدته.

أما أنواع التنظيم، فإنها تتحدد في:

- المنظمة الرسمية:formal organization:

" يعرف برنارد التنظيم الرسمي بأنه يقوم على أساس التنسيق الإداري الواعي بين مجهودات شخصين أو أكثر ويعتقد برنارد أن هناك ثلاث أسس للتنظيمات الرسمية وهذه هي الصفات المميزة للتنظيمات الرسمية منها:

القدرة على الاتصال بين الأفراد الواقعين على شتى خطوط التنفيذ وأيضا وجود الرغبة في المشاركة لإنجاز العمل عند هؤلاء الأفراد دون ضغط أو إكراه، أن يكون هدف الرغبة في مشاركة لإنجاز العمل من اجل تحقيق هدف أو أهداف مشتركة"[2]

- المنظمة غير الرّسمية:

[1] حسان محمد ندير جرستازي، المرجع السابق، ص95.

[2] بشار فريد الوليد، **المفاهيم الإدارية الحديثة**، دار الراية للنشر والتوزيع،ط1، الأردن، 2008،ص168.

عرفه بيتر بلو peter bleu هو" ذلك التنظيم الاجتماعي الذي يهتم بالعلاقات والتفاعلات والتناقضات التي تحدث بين أعضاء الجهاز الاجتماعي لأفراد التنظيم من ناحية وبينهم وبين الإدارة قيادة التنظيم الرسمية من ناحية أخرى".[1]

2-1 مفهوم المؤسسة الدينية:

يمكننا أن نقول أن مصطلح المؤسسة هو عبارة عن سلوك مهم في الحياة الاجتماعية نخص بذلك المنظمات الرسمية للحكومة، والخدمات والنظام الاجتماعي وهي تعتبر الشغل الشاغل للقانون لوضع القواعد الأساسية للمجتمع. سوف نقدم بعض التعريفات لمصطلح المؤسسة ."من الممكن أن ننظر إلى المؤسسة من زاوية التطبيق العلمي. فمثلا، يحثنا (توماس هو بيس) في كتابه الطاغوت على التفكير في ما يتصل بنقل السلطة أو تفويضها"[2]

"يرادف لفظ المؤسسة في الفرنسية institution وأيضا في الإنجليزية institutionوالتي تعني المبادئ التي تحكم الحياة الاجتماعية للجماعة،أو دستور الدولة ولها وظائف عامة ومختلفة، فالمؤسسة هي كل ما أنشأته قوانين الدولة من أصول المعاملات والهيئات لتسير مختلف الوظائف التي تقتضيها الحياة الاجتماعية"[3].

المؤسسة من منظور "غيدنز giddens "هيا انتظام القواعد في الزمان والمكان بواسطة الفعل الاجتماعي الذي يتصف بقدرته على التحويل،أي بمعنى تغيير العالم الخارجي والعلاقات الاجتماعية،ولذا فالفعل لا محالة ينطوي على القوة وهذه السمة من سمات الفعل

[1] ناصر محمد العديلي، **السلوك الإنساني والتنظيمي في الإدارة**، معهدالإدارة العامة، السعودية،1985،ص 68.

[2] جيل فيريول، **معجم مصطلحات علم الاجتماع** ، ترجمة، أنسام محمد أسعد، دار المكتبة والهلال، بيروت ، لبنان، ط1 2011، ص 112.

[3] أندريه لالاند، **معجم مصطلحات الفلسفة التقنية والنقدية**، ترجمة: خليل أحمد خليل، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، 1995، ص78.

التي تقود إلى المسألة بنية الهيمنة على البشر التي تقضي إلى ظهور المؤسسات السياسية والهيمنة على الموارد تفضي إلى ظهور المؤسسات الاقتصادية"[1].

وقد عرفها ماكس فيبر على "أنها تركيب بيروقراطي وظائفي يحتوي على مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحدد شكل المؤسسة في كل مكتب وفي كل منظمة بالإضافة إلى وجود هيكل تركيبي معين يحدد العلاقات وتدفقات السلطة وحدود كل قسم "بارسونز" فيرى أن المؤسسات وحدات تقام وفقا لنموذج بنائي معين لتحقيق أهداف محددة"[2].

ويشمل مفهوم المؤسسة الدينية في اللغة الفرنسية institution religious أما من الناحية الاصطلاحية فتعني نسق من المعايير والأدوار الاجتماعية المنظمة التي تواجه الحاجة الدائمة إلى الإجابة على الأسئلة النهائية المتصلة بهدف الحياة وبمعنى الموت[3].

بمعنى هيئة أو مؤسسة ذات نسق من المعايير أو الأدوار الاجتماعية المنظمة يتولى القائمون عليها من المتخصصين في الدين توفير وتقديم الإجابات الضرورية على كثير من الأسئلة النهائية المتصلة بالحياة الدنيوية. بالإضافة إلى الثقافة الدينية التي تحيط المتدينين علما بماهية العلاقة الملائمة بين ما هو غيبي مقدس وبين الإنسان، وكذلك تحديد المقصود بالمقدس وما هي العلاقة الملائمة التي ينبغي أن تقوم بين المقدس والإطار التنظيمي له[4].

فالمؤسسة الدينية هي هيئة اجتماعية تسعى لتحقيق أهداف معينة، بحيث لها محددات واضحة وكذلك بناء وظيفي واضح ومقصود.كما عبارة عن منظمة رسمية ذات السمة دائمة

---

[1] أيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هبرماس**، ترجمة محمد حسين غلوم، عالم لمعرفة، الكويت، 1999،ص74،75.

[2] أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الإدارية**، مطبعة النهضة العربية، مصر، 1984، ص165.

[3] أندريه لالاند، المصدر السابق، ص78.

[4] عبد الباقي زيدان، **علم الاجتماع الديني**، مكتبة فريب، مصر، 1981، ص215.

والمستمرة كوزارة الأوقاف والشؤون الدينية أو المساجد أو الأماكن العبادة الأخرى، إن المؤسسة الدينية عبارة عن نسق اجتماعي تسعى لتحقيق أهداف عامة وتعتبر أيضا منظمة رسمية وتمتلك وظيفة معينة فالمجتمع وأدوار اجتماعية.

وقد شمل مفهوم الدين عند كارل ماركس أنه ليس تعبيرا عن الإنسان كنوع أي ليس صفة ملازمة له. بل يكون معايشا له نقطة عضوية في كيانه لكنه إفراز شروط تاريخية معطاة اجتماعيا، يأتي من التاريخ والمجتمع وينمو ويتطور ويتغير ويختفي في مسار الحركة التاريخية[1] ف: "كل دين ليس سوى انعكاس واهم في دماغ البشر للقوى الخارجية التي تهمين على وجود اليومي ، هذا الانعكاس الذي يتخذ فيه القوى الأرضية شكل قوى ميتافيزيقية"[2]. كما يشكل موقفه من الدين امتدادا لموقف فلاسفة عصر التنوير فقد تعاملت فلسفة عصر التنوير مع الإنسان باعتباره ظاهرة اجتماعية، فالمجتمع لا يختلف عن الطبيعة، وبما أن للطبيعة قوانين تفسرها وتشرح حركتها فإن المجتمع بدوره يمكن أن يخضع لقوانين متشابهة، وهو ليس كيانا غامضا بل هو وجود محكوم بالقوانين نفسها التي تحكم الظواهر الطبيعية، وعقل الإنسان قادر على فهمه والنفاذ إليه لأنه ليس عاجزا وخاضعا للقوى الميتافيزيقية بل هو قادر على التفكير والتحكم في وجوده وعلى وعي وفهم هذا الوجود.ويشكل الإنسان جزءا من الطبيعة، فهو امتداد واستطالة لها، فقد ارتكزت معركة فلاسفة عصر النهضة من العقل، فقد شكلت العقلانية نفيا للميتافيزيقا وتراجع اللاهوت ليحل مكانه العلم[3].

---

[1] مجموعة مؤلفين ، **الماركسية الغربية وما بعدها**، تقديم أم زين شيخة المسكيني ، دار والمكبة عدنان ، بغداد ، طبعة 1، 2014، ص70.

[2] كارل ماركس و فريديريك إنجلز، **حول الدين**، ترجمة ، ياسين حافظ، دار الطليعة ، بيروت ، ط1، 1984، ص112، 113.

[3] فيصل دراج ، **الماركسية والدين**، دار الفارابي، بيروت ، لبنان ، ط2، 1978، ص15، 16.

3-1 الواقع الآفاق:

الواقع لغة: "من الفعل الثلاث يوقع، يقع، وقعا ووقوعا بمعنى السقوط، إنزال الشيء على الشيء، كأن تقول وقع الطير، أو وقع المطر، أو وقعت الدواب، ربضت على الأرض[1]، بمعنى: "وقع على الشيء ومنه يقع وقعا ووقوعا: سقط، ووقع الشيء من يدي كذلك، وأوقعه غيره ووقعت من كذا وعن كذا وقعا"[2].

وأما الواقع اصطلاح يمكن القول عنه انه كل ما يحيط الفرد أو الجماعات ويؤثر فيهما والواقع بذلك : "هو حال الإنسان والجماعة بما يحملانه من قيم وأفكار، وطبائع وخصائص وسمات، ضمن مجالات يحياها كل منهما ويعيشانه، من اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، وفق المرحلة التاريخية العامة التي تمر بها المجتمعات بسماتها المختلفة، وهو ما يطلق عليه العصر، والحال والمجال والعصر المعيش من قبل الإنسان والجماعة في زمن ممتد متحول، والواقع بذلك ليس إلا معاصرة الحال والمجال، وتشكيلهما في صيرورة الزمن المعاش.

والواقعية أو الوثوقية مذهب في المعرفة وهي نقيض المذهب الشكي أو الرّيبي، فإن الإقرار بعدم إمكان المعرفة والشك في قدرة العقل على معرفة الحقيقة واعتماد مبدأ تعليق الأحكام ينقض نفسه بنفسه، لأنه يقر أن الشيء الذي لا يمكن نفيه هو (عدم إمكان المعرفة ذاته) وهذا من الناحية المعرفية اعتراف بإمكان وجود حقيقة ما فالإقرار بعدم إمكان الشيء هو إقرار بإمكان عدم إمكان الشيء ذاته، فإذا قلنا أن الدليل على عدم إمكان المعرفة هو

[1] علي جعفر بن علي لسعدي أبو قاسم، **كتاب الأفعال**،ج3، ط1، دار النشر، البلد، 1983، ص80.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، تحقيق: علي عبد الله الكبير وآخرون، مج06، ج51، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1981، ص4894.

تناقض آراء الفلاسفة فهذا يمكن رده من خلال: "استثناء القضية التي يقررون بها ويشاركون غيرهم في الإقرار بها والتي تقول (لا تناقض في الإقرار بتناقض الفلاسفة)"[1]، وهو رأي الفلسفة الواقعية التي يمكن اعتبارها أعلى درجات الوثوقية من بين جميع المذاهب الفلسفية في تاريخ الفلسفة.

وإذا كان الشك المنهجي أحد ركائز الفلسفة العقلية في العصر الحديث وفي تاريخ الفلسفة الإسلامية، فإن هذه الطريقة في التفكير لا تلغي الحقيقة ولكن تقر بوجودها، وفي حقيقة الأمر أنها تشك في الأدوات والوسائل الموصلة إليها، أي أنه يجب التمييز بين الشك الذي يرتكز إلى قواعد المنهج وبين الشك من حيث هو عادة في التفكير، وهكذا فقد عكف الفلاسفة العقليون والتجريبيون على إبطال مذهب الشك من خلال الإقرار بوجود الحقيقة.

وإن اختلف كل من النزعة العقلية والتجريبية في الطريقة التي يمكن الوصول بواسطتها إلى الحقيقة، فإن المذهب الواقعي من حيث أنه مذهب يتأسس كنقيض للمذهب الريبي، يرى إمكان المعرفة من خلال تلازم العقل والتجربة في آن واحد، فـ "المذهب الواقعي في مقابل المذهب الريبي، يرى أن العقل يستطيع أن يدرك الحقيقة"[2].

وعليه فإن الشك في كل شيء هو نوع من الهذيان، وإن أكثر شيء يمكن استخدامه في إبطال مذهب الشك هو الفعل والعمل ووجود الأشياء الواقعية والشعور التي تجعل من الشك يتلاشى مثل الدخان[3].

إن الإشارة إلى واقع المؤسسة الدينية من شأنه أن يزيل الكثير من الغموض واللبس الذي يلف طبيعة تسيير هذه المؤسسة وهذا إما من خلال الوقوف على الجوانب الإيجابية أو

[1] محمود يعقوبي، **خلاصة الميتافيزياء**، ج1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002،ص81.

[2] المرجع نفسه، ج1،ص161.

[3] D. Hume, **Enquête sur l'entendement humain,** trad. A Leroy, Aubier, Paris, P215.

السلبية بهدف إعادة الهيكلة والإصلاح، ومما لا يدع مجالا للشك أن الواقع شديد الارتباط بمستقبل هذه المؤسسة والآفاق التي تتطلع من أجل الوصول إليها.

إذ تشير هذه الكلمة _أي الآفاق_ إلى الأهداف القريبة والبعيدة التي تطمح المؤسسة الدينية الوصول إليها وهذا إما من خلال تعزيز المكتسبات وتثمينها أو تجاوز العيوب والسلبيات، خاصة في ظل التطور السريع الذي شهدته المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

وتبعا لذلك فإن الآفاق لا تتوقف عند حدود الأدوات والوسائل التي ينبغي على المؤسسة الدينية استخدامها بهدف الرفع من كفاءتها الاجتماعية والتربوية، بل تحديد الغايات وهذا الأمر يتطلب استخدام الكثير من الوسائل الموضوعية والعقلانية، وبغض النظر عن الشكل التنظيمي للمؤسسة فإن نقد المناهج والأفكار يلعب هو الآخر دورا حاسما في الارتقاء بهذه المؤسسة وإصلاحها.

2- طبيعة المنهج المستخدم في الدراسة:

2-1 مفهوم المنهج:

إن كلمة المنهج تعني الطريق أو المسلك المستقيم الواضح البين، كما ورد في المعاجم العربية ، فالمنهج الطريق الواقع[1] عرف أصحاب هذا الاتجاه المنهج بأنه: "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة ، إما من أجل الكشف عن الحقيقة ، حيث نكون بها جاهلين أو من أجل البرهنة للآخرين ، حيث نكون بها عارفين"[2]

وإذا كان المنهج هو: "المسار العقلاني للمفكر، الأخذ بالمنطق من أجل الوصول إلى المعرفة أو البرهنة على حقيقة ما"[3]، فإن علم الاجتماع من المعارف التي ترتكز إلى مجموعة من المناهج، وهي المناهج نفسها التي يجب أن يعتمد عليها الباحث في دراسة تاريخ الجزائر الثقافي الذي يشمل الكثير من الظواهر التي هي ذات طبيعة اجتماعية دينية، ومن الواجب تسليط هذه الطرائق المنهجية قصد شرح أسبابها والعوامل التي أدت إليها وكذلك استنتاج القوانين المتحكمة فيها، ومن دون استخدام هذه المناهج فإن الباحث يجد نفسه أمام الكثير من المشكلات، بما في ذلك مشكلة الذاتية والانزلاق خلف الأحكام المسبقة والاكتفاء بالتقليد دون التحقيق.

ومما لا شك فيه أن منهج البحث التاريخي لا يختلف من حيث المبدأ عن منهج البحوث الاجتماعية، وإذا كان على سبيل المثال النظر في محتوى الوثيقة أو المخطوط من حيث

---

[1] عبد الرحمان حسين الفراوي، **أصول البحث العلمي** ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان،2015، ص21.

[2] عبد الرحمان بدوي، **مناهج الحث العلمي**، عبد الرحمان بدوي ، وكالة المطبوعات، ط3 1977، الكويت ص04.

[3] عاطف علبي، **المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2006،ص26.

مدى موافقته لطبائع العمران، فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى دراسة الظاهرة التي يعالجها المخطوط دراسة اجتماعية.

وعليه فإن كل ظاهرة اجتماعية هي ظاهرة في التاريخ، ولا يمكن الفصل بين الجانبين، وتبعا لذلك فإن المناهج التي يستخدمها عالم الاجتماع بحاجة إليها عالم التاريخ، هذا الأخير إذا لم تكن لديه معرفة مسبقة بها فإنه يؤدي به ذلك إلى الوقوع في الأخطاء.

ويرتكز منهج البحث في الدراسات الاجتماعية إلى الفهم والتفسير، ويعتقد الكثيرون أن هنالك تعارضا بين الفهم والتفسير في الدراسات التاريخية والاجتماعية، وها باعتبار أن الأول يختص به الإنسان في حين أن الثاني تختص به الأشياء أو الظواهر الطبيعية، والحقيقة خلاف ذلك. وإذا كان الفهم يعتمد على تحليل العلاقات بين إشارات ذات دلالة مباشرة بالنسبة إلى الملاحظ والتفسير باعتماده على تعريف العلاقات بين الأشياء[1]، فإنه يمكن اعتمادهما معا وهذا دون أن يحصل تعارض بينهما، فالفهم يقضي بضرورة أن يكون الباحث جزءا من الظاهرة الاجتماعية في حين أن التفسير يتم من خارج الظاهرة الاجتماعية ذاتها.

وعليه فإن منهج البحث في الدراسات الاجتماعية لا يقتصر على فكرة الفهم أو التفسير، بل بارتقائهما معا إلى فكرة المنهج، وإذا كانت الدراسات الاجتماعية اتجهت صوب التفسير، فلا يعني ذلك أن فكرة الفهم هي فكرة جوفاء، بل إنها تتناسب مع المراحل التي يقتضيها البحث، وهو الأمر نفسه الذي يمكن اعتماده بخصوص التفسير، فإنه في كثير من الأحيان لا يصلح أن يكون طريقة في شرح فكرة ما أو إبداء رأي شخصي.فأهمية الفهم والتفسير تختلف من بحث إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى، وذلك حسب متطلبات البحث ذاتها، لكن هل الفهم أو التفسير على حد سواء يكفي نفسه بنفسه، مما لا شك فيه أن النتائج التي يصل

[1] R. Boudon, **les méthodes en sociologie**, P.U.F, Paris, 1969, P17.

إليها الفهم أو التفسير تظل قاصرة عن فهم طبيعة الظاهرة الاجتماعية والتاريخية، فكما هو معلوم أن الظواهر الإنسانية تتميز بالتشابك والتعقيد، وهو الأمر الذي يدعونا إلى الإقرار أن الفهم والتفسير لا يمكن اعتمادهما كتعريف شامل لمنهج البحوث التاريخية والاجتماعية[1].

2-2 أصناف مناهج البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية:

نستنتج أن منهج البحث في الدراسات الاجتماعية يرتكز إلى مقولات الفهم والتفسير ،وهو الأمر الذي به يمكن تصنيف هذه المناهج على النحو الآتي:

أ- المنهج التاريخي:

يمكن اعتبار المنهج التاريخي أحد الخطوات الضرورية في كل بحث اجتماعي أو تاريخي، إذ يمكن بواسطته معرفة تطور الظاهرة ،وهذا استنادا إلى القاعدة القائلة أن ك لظاهرة اجتماعية هي ظاهرة في التاريخ، وبالتالي فإنها لا يمكن دراسة ظاهرة اجتماعية مادون معرفة أطوار ارتقاء هذه الظاهرة وتطورها عبر التاريخ.

يمثل المنهج التاريخي حلقة الوصل بين علم الاجتماع وعلم التاريخ، وإذا الباحث بصدد دراسة تاريخ الجزائر الديني، فإنه مطالب بتوظيف المنهج التاريخي ذاته والذي يمثل أيضا منهج البحث في الدراسات الاجتماعية.وبمعنى آخر فإن تاريخ الجزائر الديني يعالج مجموعة من الظواهر الاجتماعية، فإذا ما تعرض لها الباحث يجد نفسه أمام ضرورة استرداد هذه الظواهر حسب طبيعة المرحلة التاريخية التي تنتمي إليها.وبناء على ما تقدم المنهج التاريخي هو: "البحث الذي يصف ويسجل مضمون وقائع وأحداث الماضي، ويدرسها ويفسره أو يحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة، بقصد التوصل إلى حقائق ومعلومات، أو تعميم

[1] R. Boudon,Ibid. P17.

تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل"[1]، كما يعرف أيضا بأنها لمنهج الذي موضوعه وصف: "الأحداث التي وقعت في الماضي وصفا كيفيا ،يتناول رصد عناصره أو تحليله أو مناقشتها وتفسيرها، والاستناد على ذلك الوصف في استيعاب الواقع الحالي وتوقعات جهاتها المستقبلية القريبة و البعيدة"[2].

مواطن اختيار المنهج التاريخي:

– لقد تطرقنا لاختيار المنهج التاريخي نظرا لتطور المؤسسة الدينية عبر التاريخ مراحل تاريخية، حيث سبق لنا ذكر تطور المؤسسة المؤسسة الدينية في الجزائر من العهد العثماني انتقالا إلى الاستعمار الفرنسي وتطرقنا أيضا لذكر نماذج عن مؤسسات دينية أخرى مثل المسيحية واليهودية وذكرنا أقدم الكنائس والمعابد اليهودية.

أ- المنهج الوصفي:

إن المنهج الوصفي هو الذي يعتمد على وصف الظاهرة من خلال تسجيل جميع الخصائص المحددة لها، أي وصف الظاهرة كما هي موجودة في الواقع، ولا يمكن القول أن المنهج الوصفي تختص به العلوم الإنسانية فقط، بل هذا المنهج تأسست عليه العلوم الطبيعية وهذا قبل استغراقها في التجريد واللغة الرياضية، والوصف هو نظير الملاحظة في دراسة الأشياء، ونتيجة تعذر استخدام الملاحظة في دراسة التاريخ والاجتماع الإنساني، فقد تم استبدال ذلك بالوصف. والوصف لغة من: "وصف الشيء له وعليه وصفا وصفة: حلّاه"[3]، وقيل أيضا: "الوصف المصدر والصفة الحلية"[4] فالوصف هو: "وصفك الشيء

[1] محمد سرحان علي المحمودي، **مناهج البحث العلمي**، دار الكتب، ط3، اليمن، صنعاء، 2019، ص36.

[2] محمد سرحان علي المحمودي المرجع نفسه، ص37.

[3] ابن منظور، المصدر السابق، مج6،ج51،ص4889.

[4] المصدر نفسه، مج6،ج51،ص4889.

بحليته ونعته. و تواصفوا الشيء من الوصف. وقوله عز وجل: (وربنا الرحمان المستعان على ما تصفون)[1]، أراد ما تصفونه من الكذب"[2]، فالوصف إذن هو الاسترسال في ذكر خصائص الشيء ومحدداته عن طريق الخبر والإنشاء والتجربة.

أما من الناحية المنهجية فالمقصود بالمنهج الوصفي هو: "طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقيمة معبرة يمكن تفسيرها"[3] كما أنه هو: "محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة أو ظاهرة قائمة، للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها"[4].

مواطن اختيار المنهج الوصفي:

لقد تطرقنا إلى المنهج الوصفي نظرا للدراسة التي قمنا بها هي دراسة ميدانية وصفية من خلال وصف كيفية هيكلة المؤسسات الدينية، وطريقة العمل داخل المؤسسة الدينية ولم ونكتفي بوصف المؤسسة الدينية الإسلامية فحسب بل تطرقنا أيضا لوصف المؤسسات المسيحية واليهودية.

ب-المنهج الاستقرائي:

إن الاستقراء هو الانتقال من مجموعة من القضايا الجزئية وصولا إلى تحديد فكرة عامة أو قانون تشترك فيها جميع تلك القضايا السالفة، فالاستقراء هو الانتقال من الخاص إلى العام أو إثبات كلي من خلال أجزائه. وقد عرف العلم في العصر الحديث به، وهو بخلاف

[1](قل رب احكم بالحق وربنا الرحمان المستعان على ما تصفون)،القرءان الكريم، سورة الأنبياء، الآية رقم 112.

[2]ابن منظور، المصدر السابق، مج6،ج51،ص4889.

[3]محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص46.

[4]المرجع نفسه، ص46.

القياس، هذا الأخير نمط من الاستدلال يقضي بضرورة الانتقال من العام إلى الخاص، غير أن المعرفة التي تستند إلى الأحكام الكلية هي من جنس المعارف الماورائية _الميتافيزياء_ وهو ذهب إليه أوغيست كونتAUGUSTECOMTE(1798–1857)فالهدف النهائي من العلوم الاجتماعية هو رفض الأحكام المسبقة ونقض العلم بالمبادئ العليا[1].

فالروح العلمية هي التي تأسس عليها الاستقراء في العصر الحديث، وهذه الروح مناقضة تماما للروح اللاهوتية الدينية، وهو ما اتصفت به الفلسفة الوضعية كمنهج جديد للعلوم الاجتماعية والتاريخية، فـ: "الفلسفة الوضعية هي بداية، تختص حقيقة، بموضوع معين، بواسطة هذا الانتقال الضروري والصائب من التخيل إلى الملاحظة، التي تكون الروح العلمية تحديدا المناقضة للروح اللاهوتية أو الميتافيزيقية"[2]. وهو الأمر نفسه الذي نادى به فرنسيس بيكون إذ لا يمكن أن نعتمد على القياس، فهو: "لا يجاري الطبيعة في دقتها، وهو من ثم يفرض الموافقة على القضية دون أن يمسك بالأشياء"[3]، الشيء الذي يؤكد أهمية المنهج الاستقرائي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهذا من خلال: "عملية تعميم للملاحظات التجريبية"[4].

ت–المنهج المقارن:

[1]AUGUSTE COMTE, **cours de philosophie positive, la philosophiesociale et les conclusions générale**, première partie, tome quatrième, BACHELIER, IMPRIMEUR-LIBRAIRE, PARIS, 1839, P234.

[2]Ibid., « La philosophie positive est d'abord, en effet, profondément caractérisée, en un sujet quelconque, par cette subordination nécessaire et permanente de l'imagination à l'observation, qui constitue l'esprit scientifique proprement dit, en opposition à l'esprit théologique ou métaphysique », P234.

[3]FRANCIS BACON, **novumorganun**, nouvelle traduction en français par LORQUET, LIBRAIRIE DE L. HACHETTE ET C^{IE}, PARIS, 1857, «Parce qu'il est incapable de saisir la nature dans sa subtilité, il lie l'esprit, mais non les choses», P08

[4]يمنى طريف الخولي ، **فلسفة العلم في القرن العشرين**، عالم المعرفة، الكويت، 2000،ص130.

يعتمد المنهج المقارن على المقاربة بين مجموعة من العناصر أو المتغيرات بهدف استخلاص الاتفاق فيما بينها والوصول إلى القانون المتحكم فيها بناء على مجموعة من النقاط المشتركة، ويمكن تطبيق هذا المنهج في دراسة الظواهر الطبيعية والظواهر الإنسانية، بما في ذلك الظواهر التاريخية، والأساس الذي يرتكز إليه هو ملاحظة الظواهر ذات النقاط المشتركة من خلال استقراء تغير تلك الظواهر ومبدأ تكرارها، وهذا من شأنه أن يمكن الدارس من ملاحظة العناصر لمجموعة من الظواهر وفي الوقت نفسه استنتاج الفرق بينها.

وعليه فإن المنهج المقارن هو طريقة في ملاحظة مجموعة من الظواهر المختلفة والمستقلة عن بعضها البعض، وهذا من خلال الاعتماد على مجموعة من المحددات كالشكل وعامل التأثير والكثافة والعدد، حسب طبيعة الحالة، وقد استخدم هذا المنهج في استقراء تطور الأنواع والمقارنة بينها بهدف تصنيفها، أما في العلوم الإنسانية، فإن المنهج المقارن من شأنه أن يساعد على استقراء تطور الظواهر التاريخية، سواء بين مجموعة من الحالات المختلفة أو بين تعدد مجموعة من العناصر التي تشترك في الحالة الواحدة.

وتبعا لذلك فإن المنهج المقارن هو: "طريقة للمقارنة بين مجتمعات مختلفة، أو جماعات داخل المجتمع الواحد أو نظم اجتماعية للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية وإبراز أسبابها وفقا لبعض المحكات التي تجعل هذه الظواهر قابلة للمقارنة كالنواحي التاريخية والأنتوغرافية والإحصائية"[1]، وعليه يفيد استخدام المنهج المقارن في الدراسات التاريخية، وهذا من خلال مقارنة تطور هذه الظاهرة الخاصة عبر مجموعة من المراحل بهدف استنتاج القانون العام الذي يسمح بتفسير هذه الظاهرة، كقولنا المقارنة بين التربية والتعليم في المرحلة العثمانية والمرحلة الاستعمارية وواقعهما في الفترة المعاصرة.

[1] عاطف علبي، المرجع السابق، ص133.

2-3 تحديد المنهج المستخدم في الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وهو أسلوب من أساليب التحليل الذي يرتكز إلى جمع المعلومات الكافية والدقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية وما ينسجم مع الشروط الموضوعية للظاهرة. وتستخدمه العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية على حد سواء. وقد لاحظنا أن هذا المنهج مناسب لموضوع بحثنا.وبالإضافة إلى المنهج الوصفي فقد اعتمدنا أيضا على المنهج التاريخ وهذا من خلال رصد تطور مفهوم المؤسسة الدينية في الجزائر بداية من المرحلة العثمانية مرورا بالمرحلة الاستعمارية إلى يومنا هذا.

ومن شأن المنهج التاريخي أن يؤدي إلى تكوين نظرة شاملة عن طبيعة المؤسسة الدينية باعتبارها جزء لا يتجزأ من الثقافة الجزائرية، وفي الوقت نفسه الإشارة إلى طبيعة هذا المفهوم باعتباره لا يشمل المؤسسات الدينية ذات الطابع الإسلامي وإنما يشمل أيضا المؤسسات الدينية المسيحية وكذلك المؤسسات الدينية اليهودية بالإضافة إلى مؤسسات دينية أخرى إن وجدت، وهذا ما يفرض المنهج المقارن كأداة فعالة في مجال دراستنا.

كما اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي الكمي والذي شمل اختيار عينة البحث والتي يمكن أن نختصر تعريفها في أنها مجموعة جزئية من مجتمع البحث، يتم اختيارها بطريقة مناسبة وإجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة وقد استخدمنا في دراستنا هذه العينة العشوائية البسيطة وهي من العينات الاحتمالية. فالعينة هي اختيار الجزء من الكل وهذا الجزء يتكون تشكيليا للكل

فالهدف من العينة هو تنظيم عملية الاختبار بهدف الوصول إلى نتائج واضحة والإجابة عن مختلف أسئلة الاستبيان[1].

إن هذه العينات تعطي فرص متساوية. كما شملت الدراسة على العينة، وهي ضمان لحصول على عينة ممثلة غير متحيزة والتي يمكن تعميمها على جميع مفردات المجتمع الأصلي[2].كما يجب أن تتوفر في العينة جميع أفراد الدراسة وضرورة وجود التجانس بين الأفراد، كما يجب اختيار العينة بصفة عشوائية وأن تكون النتائج المحصل عليها واضحة ويمكن صياغتها على شكل قوانين.كما اعتمدنا على الاستمارة والتي هي:"مجموعة من الأسئلة مكتوبة بقصد الحصول على معلومات وآراء حول ظاهرة أو موقف معين"[3]، ويمكن اعتبار الاستبيان أحد الوسائل في جمع البيانات، ويعتمد على استنطاق الفئات المستهدفة من أجل الحصول على إجابتهم[4].ويمكن تعريف الاستمارة بأنها: "أداة أولية من أدوات جمع البيانات التي يحتاجها الباحث في إطار دراسته للظواهر والأحداث الاجتماعية"[5] ومن مزايا الاستمارة أنها اقتصادية ومرنة بالإضافة إلى القدرة على صياغة الأسئلة حسب متطلبات البحث ولتناسب أغراضا محددة يمكن تسميتها وصياغتها.

---

[1]انظر علي عبد الرزاق وعبد الهادي أحمد الجوهري، **المدخل إلى المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002.

[2] السعدي الغولا لسعدي، **العينات وأنواعها**، الديبلوم الخاص فالتربية، ص05.

[3] ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، ط1،دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2000.

[4]عبد الغني عماد، **منهجية البحث في علم الاجتماع الإشكاليات التقنيات المقاربات**، دار الطليعة، ط1، بيروت، لبنان، 2008، ص61.

[5]طاهر حسو الزيباري، **أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2011، ص143.

3- الإشكالية العامة للدراسة:

3-1 تعريف الدراسة وأهميتها وأهدافها:

إن طبيعة هذه الدراسة اجتماعية حيث تنتمي إلى مجال التنظيم والعمل والذي من شأنه أن يساهم في حل الكثير من المعضلات ذات الصلة بمسائل التخطيط والتسيير والاستشراف والتنظيم والعمل والعلاقات داخل المؤسسة[1]، وهو الشيء الذي نحاول أن نشير إليه من خلال استقراء واقع المؤسسة الدينية من الداخل والخارج، وتبعا لذلك فإن هذه الدراسة ذات طبيعة سوسيولوجية _اجتماعية_ ودينية.

علق"لو كير" في دراسته لعبادة التوالد في جينيا بقوله ليس المعبود هو الذي يتشكل بصورة المجتمع،بل المجتمع هوا الذي يتخذ العبادة نموذجا يحتذى به، ففي الأصل لم يكن هنا وجود مادي كجماعة من الناس فحسب،بل كانت هناك فكرة أخرى أيضا، على عكس سميث الذي بين أن العامل النفسي أهم بكثير من العامل المادي في تفسير الظواهر الدينية.

وقد أثار ذلك ايميل دور كايم في كتابه الأشكال الأولية للحياة الدينية بأن الدين يظل دائما تعبيرا عن المجتمع،ولكنه يصبح الآن تعبيرا عن العواطف الاجتماعية والتي تظهر في الأعياد والطقوس، ولم يعد تعبيرا عن النظام الاجتماعي. أما عن تأثير الدين في المجتمع، فهو يعمل على وحدة الجماعة وتماسكها وتآلفها وترابط الأفراد في الحياة الاجتماعية ، يوجد

[1] يوسف مرعشلي، **أصول كتابة البحث العلمي ومناهجه**، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، 2016، ص32 إلى 38.

بين الأفراد والقيم والأهداف والمعاني ،مما ينسق تفاعل الأفراد والتعاون بينهم، علاوة على قيامه بتوحيد صفوفهم .وللدين دورا كبيرا إقامة المسافات الاجتماعية بين الشعوب[1].

وفي تعريف دور كايم للدين لاحظ أنه يجب التمييز بين الدين والظاهرة الدينية لأنه في كثير من الأحيان قد يتحدث الباحث عن منظومة من الأفكار الدينية التي لا تمت بصلة إلى الدين، فالدين هو : "كل نظام للأشياء يتجاوز مدى إدراكنا"[2] فالدين هو: "نوع من التأمل بصدد كل ما يفلت من العلم وعلى نحو أعم كل ما يفلت من الفكر الجلي"[3] والمقصود بذلك العلم التجريبي.

إن الدين والمجتمع بينهما علاقة تأثير وتأثر فكلاهما يتأثران ببعضهما البعض، فالإنسان القديم كان يصنع لنفسه أصناما يعبدها ومنذ بداية البشرية نزلت العقائد الربانية على مجموعة من الأقوام،ومن هنا تكمن طبيعة العلاقة بين المجتمع والدين والتي لا تختلف عن العلاقة بين الجسد والروح أو الشكل والصورة، فكل ممارسة عقائدية تقضي بالضرورة إطارا تنظيميا ينظم طبيعة هذه الممارسة ويوجهها.

لقد حظيت المؤسسة الدينية في الجزائر باهتمام كبير، وهذا نظرا للدور الذي لعبته في التربية والإصلاح، فالمؤسسة الدينية هي مسار اجتماعي ونسق شامل لعب دورا جوهريا في التنشئة الاجتماعية،وإحداث تغيرات في مختلف المجلات سواء تربوية أو اقتصادية أو ثقافية وغيرها من المجلات، فأهمية هذه المؤسسات ليست وليدة اليوم وإنما هذه المؤسسات تحظي

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الدين والمجتمع دراسة في علم الاجتماع الديني**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2004، ص103، 104.

[2] إميل دور كايم، **الأشكال الأولية للحياة الدينية المنظومة الطوطمية في أستراليا**، ترجمة: رندة بعث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ط1، بيروت، لبنان، 2019، ص45.

[3] المصدر نفسه، ص45.

بأهمية كبيرة من العهد العثماني، حيث تطورت وازدهرت ولعبت دورا في الإصلاح الاجتماعي.

وبعد دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر بدأت هذه المؤسسات تعمل على نشر الوعي الديني ومنع نشر الديانة النصرانية التي كانت فرنسا تنشرها بغية طمس الهوية الوطنية الإسلامية وبعد الاستقلال بقيت هذه المؤسسات تلقى أهمية مثل باقي المؤسسات الأخرى.

تجدر الإشارة أن المؤسسة الدينية وظفت في كثير من الأحيان لأغراض سياسية واستعمارية، كما لا يقتصر مفهوم المؤسسة الدينية على تلك التي تحمل طابعا إسلاميا، بل تشمل أيضا المؤسسات الدينية الأخرى ذات الطابع المسيحي أو اليهودي، وهذا حتى لا ينظر إلى هذه الدراسة باعتبارها ذات توجه عقائدي بعينه، وهذا تكريسا للموضوعية وبعيدا عن التحيز والذاتية.

إن الدين يتقاطع مع العديد من المجلات الأخرى مثل الثقافة، فالثقافة على أساس الاعتقاد في القيم الروحية والمبادئ الأخلاقية، والمثقف الواعي هو الذي تصدر أفكاره وأعماله عن يقين راسخ بأن الثقافة كالحضارة تقوم على الإيمان.وعليه فإنه لا يمكن فصل أشكال التدين عن الظواهر الاجتماعية الأخرى التي يتميز بها النوع الإنساني، وتختلط هذه الأشكال بالتربية والسياسة والاقتصاد، فالعامل الديني أحد العوامل التي تؤثر في النشاط الاقتصادي على سبيل المثال.

وترى الماركسية _نسبة إلى كارل ماركس_: "ما كان للدين والفلسفة أن يوجدا دون الشروط الاقتصادية"[1]، وهذه القراءة تظهر مدى الارتباط الكبير بين الدين والمجتمع، فقد يكون الدين أو أشكال التدين عاملا مؤثرا في الحياة الاقتصادية، إذ يساهم الاستقرار الديني

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق،ص196.

والعقائدي للمجتمع في نماء الحياة الاقتصادية، في حين يظهر أنه متى كانت أشكال الحياة الدينية متضاربة ومضطربة فإن ذلك يؤدي إلى خمول الحياة الاجتماعية والتجارية ويشجع على العنف ويعمل على تعطيل وتقليص حجم المبادلات.وفيما يخص علاقة الدين بالتربية فقد اعتنت مختلف العقائد الدينية على تربية النشء تربية صحيحة والقضاء على الآفات الاجتماعية، وترسيخ القيم الاجتماعية وهذا من خلال اعتماد مجموعة من المناهج التربوية، وقد اعتنى الإسلام على سبيل المثال بتربية الفرد، ودعا إلى تهذيب سلوكه ماديا ومعنويا سليمة تقوم على أساس من الأخلاق الكاملة الفاضلة والعزيمة القوية والهدف النبيل حتى يكون قادرا على تحمل المسؤولية في كل موضع يوضع فيه[1].

الشيء الذي يدل أن الدين الإسلامي قد جمع بين الجسد والروح، فلم يعتني فقط بأحد الجانبين كما يمكن ملاحظته في بعض العقائد الإيمانية التي ركزت على الروح في حين أهملت الجسد كالمسيحية الجديدة على سبيل المثال، أو الثقافة الغربية المعاصرة التي أهملت الروح في حين ركزت على الجسد وتجلياته، بل المؤسسة الدينية الإسلامية لم تهمل الفطرة والغريزة بل عملت على تهذيبها وتنظيمها.

2-3 الدراسات السابقة وأسباب اختيار الموضوع:

تعتبر دراسة واقع المؤسسات الدينية بصفة عامة دراسة ذات أهمية كبيرة في المجتمع، وهذا باعتبارها جزء من الثقافة الاجتماعية ذات تأثير في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية منها، لكن قد تكون هذه المؤسسات مهملة ولا يتم الاعتناء بها بالشكل المطلوب وهذا من بين الأسباب الذي دفعنا إلى اختيار الموضوع ارتكازا إلى مجموعة من التساؤلات:

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص107.

- هل يمكن الارتقاء بالمؤسسة الدينية في الجزائر؟.
- هل توجد علاقة بين المؤسسة الدينية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى؟.
- لماذا أهمل دور المؤسسة الدينية مقارنة مع المؤسسات الأخرى؟.

ومن بين الأهداف العامة للدراسة الإجابة عن مختلف الأسئلة وإيجاد الحلول التي من شأنها إعادة تفعيل دور المؤسسة الدينية خاصة من الناحية التنظيمية والإدارية، بالإضافة إلى إزالة بعض الرواسب الفكرية التي تنظر إلى هذه المؤسسة ارتكازا إلى مجموعة من الخلفيات الفكرية، وإذا كان هذا الموضوع قد عولج في كثير من الأحيان من خلال البحث في الظاهرة الاجتماعية الدينية وأشكال الحياة الدينية فإنه قد أهمل الإطار التنظيمي الذي يحوي هذه الظواهر ذاتها وهو المتمثل في المرجعيات القانونية والنصوص التنظيمية، وهو ما تهدف إليه هذه الدراسة.

3-3 إشكالية الدراسة:

إن الإطار العام للدراسة في البحوث الإنسانية والاجتماعية يحظى بأهمية كبيرة في توجيه البحث، حيث أن نتائج الدراسة مرتبطة بمنهج البحث، فكلما كان واضحا كانت النتائج المتحصل عليها واضحة وصحيحة،لكن ذلك يظل قاصرا إذا لم تحدد الإشكالية العامة للدراسة والإشكالية مجموعة التساؤلات الجديرة التي يطرحها الباحث حول ظاهرة معينة، وهي أسئلة منبثقة من طبيعة المشكلة ذاتها أي قابلة للفهم والتفسير.

فالإشكالية ذات أهمية كبيرة في الدراسات السوسيولوجية، فالدراسة الاجتماعية: "تبدأ أول الأمر من تحديد مشكلة البحث، ويكون الجهل أو عدم المعرفة هو نقطة الانطلاق أحيانا، فربما ترتكز رغبتنا في توسيع ما نعرفه عن مؤسسة علمية اجتماعية أو ثقافة ما"[1]، "فالمعرفة

[1] أنتوني غدينز، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الضياع، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2008، ص670.

النظرية حول المشكلة المدروسة من شأنها أن تثري موضوع البحث بما تقدمه من مفردات وآفاق للفهم وتفسير مشكلة البحث"[1].

إنكل سؤال غير جدير، كأن يكون سطحيا أو مبتذلا أو مستحيلا بمعنى غير قابل للحل، وكل سؤال يطرحه الإنسان العادي، فهو لا يرتقي إلى مصف الإشكالية كما هو منظور إليها في ميدان البحث العلمي. بمعنى أن كل سؤال لا يملك آليات البحث وصادر عن ذات غير واعية، ولا يرتكز إلى مجموعة من الأهداف، لا يتوقع منه الوصول إلى نتائج محددة، بل هو يكرر وما يسمع دون وعي ولا قدرة على الوصول نتائج ذات فائدة علمية، يؤدي إلى التقليل من قيمته، إلا في حالة اشتماله على خصائص الإشكالية العلمية والتي تتمثل في:

- القابلية للإنجاز والفهم والتفسير.
- موضوعية قابلة للتحقق والاختبار من الناحية العلمية.
- كلية قابلة للتفكيك والتجزئة.
- تثير مجموعة من التساؤلات بمعنى ارتباطها بمجموعة من المشكلات الجزئية.
- محددة بالواقع الاجتماعي الذي يسمح بتحليلها من خلال الظواهر الاجتماعية ذات الصلة.
- تفتح عدة آفاق للبحث من حيث إمكانية تحويل النتائج ذاتها إلى تساؤلات جديدة.
- ارتكازها إلى مجموعة من الفرضيات.

وبناء على ما سبق تتضح معالم إشكالية الدراسة والتي حددناها على النحو الآتي:

[1] موريس أنجرس، **منهجية البحث في العلوم الانسانية**، ترجمة: بوزيد صحراوي آخرون، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص141، 142.

- هل واقع المؤسسة الدينية من حيث الهيكلة والتنظيم يسمح لها بالارتقاء أو أن تكون مكافئة للمؤسسات الاجتماعية الأخرى؟ أم أن هذا الواقع مخالف تماما لتطلعات المجتمع الحديث في تطوير هذه المؤسسة؟.

ويمكن تقسيم هذه الإشكالية إلى مجموعة من المشكلات الجزئية وهي كالآتي:

- فيما يتحدد مفهوم المؤسسة الدينية؟.

- هل النصوص التنظيمية المعمول بها في مجال الشؤون الدينية كفيل بقدرة المؤسسة الدينية على التكيف مع مختلف التغيرات الاجتماعية؟

- هل يمكن بواسطة مخلف الاختبارات السوسيولوجية _الاجتماعية_ تذليل العوائق التي تعاني منها المؤسسة الدينية الشيء الذي يعبر عن الآفاق التي يطمح إليها الدارسون في هذا المجال.

3-4 مفهوم الفرضية وخصائصها وأهميتها في البحث العلمي:

يرتكز البحث العلمي الكمي على منهجية اختيار الفرضيات وتعتبر الفرضية بمثابة تخمين أو زعم أو تنبؤ يصف العلاقة المحتملة أو متوقعة بين متغيرات البحث، لذا يمكن القول أن الفرضية العلمية هي تفسير محتمل لسؤال بحث يمكن اختباره بطريقة إحصائية،أنها حقيقة شائعة يحاول الباحث أن ينفيها ويثبتها لاعتقاده من خلال البحوث والدراسات والمستجدات والملاحظات الخاصة به.

ويمكن تعريف الفرضية أيضا أنها العلمية بأنها قضية أولية ومسلم بها قد تكون صحيحة وقد تكون خاطئة حتى يمكن التحقق منها بواسطة التجربة، وبمعنى آخر فإن الفرضية تندرج في إطار حركة التجاذب والتنافر الذي يتميز به البحث العلمي، وإذن فإن الفرضية ذات صلة مباشرة بالأسئلة العامة للبحث،وهي: "عبارة عن معتقد، أو إصرار على ظاهرة معينة

اشتقت من نظرية ما"[1] بمعنى إجابة مؤقتة أو عن مجموعة الأسئلة الجزئية.وتبعا لذلك يمكن القول أن الفرضية هي: "فكرة مبدئية تربط بين الظاهرة موضوع الدراسة وبين أحد العوامل المرتبطة أو المسببة لها، وهي عبارة عن فكرة مبدئية تربط متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع"[2]، وتكمن أهمية الفرضية في أنها، ":"تحديد أبعاد المشكلة البحثية بشكل دقيق، تنظيم البحث إذا أن الفرضيات تمثل القاعدة الأساسية لموضوع البحث، الربط بين سؤال البحث والنظريات المطروحة، توجيه الباحث في نوع الملاحظات والإجراءات والأسئلة الاستبيانية، توجيه الباحث في تحليل النتائج وتفسير الظواهر بشكل علمي"[3]وقد اعتمدنا في هذه الدراسة الفرضية الآتية:

- واقع المؤسسة الدينية يسمح لها بالارتقاء إلى مصف المؤسسات الاجتماعية الأخرى
- المؤسسة الدينية حبيسة مجموعة من العوائق والصعوبات التي لا تسمح لها الارتقاء إلى مصف المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

3-5 الدراسات السابقة:

إن معالجة أي موضوع لا يمكن أن ينطلق من العدم فهنالك دائما مجموعة من المصادر يجب الارتكاز عليها بهدف تكوين نظرة شاملة عن الموضوع، وتكمن أهمية الدراسات السابقة في معرفة الثغرات التي لم يهتد إليها الباحثون حول الموضوع أو إثارته بأشكال وطرق مختلفة، وقد اعتمدنا على مجموعة من الدراسات هي:

[1] يوسف المرعشلي، **أصول كتابة البحث العلمي ومناهجه**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2016،2،ص32.

[2] علي معمر عبد المؤمن، **البحث في العلوم الاجتماعية الوجيز في الأساسيات والمناهج والتقنيات**، إدارة المطبوعات والنشر، ط1، دون ذكر البلد، 2008، ص141، 142.

[3] ريما ماجد، **منهجية البحث العلمي**، مؤسسة فريدريش، بيروت، لبنان، 2016، ص44.

دور المؤسسة الدينية الرسمية في التغير الاجتماعي لسمير الويفي وهي رسالة ماجيستير بكلية العلوم الإسلامية ، قسم علم الاجتماع الديموغرافيا جامعة الحاج لخضر باتنة سنة 2010، وقد شملت دور المؤسسة الدينية الرسمية في التغير الاجتماعي خاصة المسجد في إحداث تغير اجتماعي، وقد قسم الباحث موضوع دراسته إلى تهميد وخمس فصول، عرض في الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة وفي الفصل الثاني عرف التغير الاجتماعي ومبادئ التغير الاجتماعي ومنهج التغير في الفكر الإسلامي ، قام الباحث في الفصل الثالث بتحديد مفهوم الدين والوظائف المتعلقة بالمجتمع وثم أنواع المؤسسات الدينية في الجزائر، وقام الباحث في الفصل الرابع بتحديد العلاقة بين الدين والتغير الاجتماعي ثم علاقة المؤسسة الدينية بالتغير الاجتماعي وفي الفصل الخامس لجأ الباحث إلى مجالات الدراسة الميدانية وعرض وتحليل وتفسير البيانات.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لأنه موضوع دور المؤسسة الدينية الرسمية في التغير الاجتماعي يغلب عليه الجانب الوصفي، ومن جملة النتائج التي وصل إليها أن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة الدينية الرسمية لا تخرج من المساهمة في تحقيق أهداف التغير الاجتماعي في الإسلام، كما تعمل المؤسسة الدينية الرسمية في حدود إمكانياتها على تغير التحديات التي تواجه الشباب والأسرة، فإن المؤسسة الدينية الرسمية في الجزائر غير مستقلة في أداء عملها وهذا ما انعكس على أدائها وثقة أفراد المجتمع بها .

كما اعتمدنا أيضا على دراسة إميل دور كايم التي جاءت بعنوان الأشكال الأولية للحياة الدينية، ويتألف الكتاب من ثلاث أقسام تتقدمها خريطة لأستراليا إثنوغرافية، القسم الأول من أربع فصول تحت عنوان مسائل تمهيدية، شمل القسم تعريف بالظاهرة الدينية وتعريف الدين كما نقد إميل دوركايم المفاهيم الشائعة للدين والذي اعتبره مفهوما غامضا كما أكد على

ضرورة التمييز بين المعتقدات والشعائر والسحر والدين أما القسم الثاني للكتاب فقد اشتمل على العقائد الأولية، وفي القسم الثالث فقد شمل عدة جوانب العبادات الشعائرية.

إن راهن كتاب الأشكال يبرره موقف دوركايم من مستقبل الدين، فقد دافع على فكرة الاستمرارية بين المجتمعات القديمة التي تحمل اسم الدينية، والمجتمعات الحديثة العلمانية، والعلاقة بين الدين والمجتمع، لقد اهتم دوركايم بالظاهرة الدينية حيث انه يستشعر الدور الكبير الذي يلعبه الدين في الحياة الاجتماعية، لقد حظي هذا الكتاب بالاهتمام من قبل العديد من علماء الاجتماع، حيث أن دوركايم دافع على فكرة الاستمرارية بين المجتمعات القديمة والحديثة.

ومن منظور آخر لا حظ كارل ماركس أن:"الدين ليس تعبيرا عن الإنسان كنوع أي ليس صفة ملازمة له، لا يولد مع الإنسان. بل يكون معايشا له نقطة عضوية في كيانه، لكنه إفراز شروط تاريخية معطاة اجتماعيا، يأتي من التاريخ والمجتمع وينمو ويتطور ويتغير ويختفي في مسار الحركة التاريخية"[1]، وتبعا لذلك يرى ماركس أن:"كل دين ليس سوى انعكاس واهم في دماغ البشر للقوى الخارجية التي تهمين على وجود اليومي ، هذا الانعكاس الذي يتخذ فيه القوى الأرضية شكل قوى ميتافيزيقية"[2]

إن موقف ماركس من الدين امتدادا لموقف فلاسفة عصر التنوير والتيارات الفلسفية المدافعة عن إنسان والتي عمرت أوروبا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، فقد أنتجت

[1] مجموعة مؤلفين، **الماركسية الغربية وما بعدها**، تقديم أم زين شيخة المسكيني، دار المكبة عدنان، بغداد، العراق، ط1، 2014، ص70.

[2] كارل ماركس وفربديريكانجلز ، **حول الدين**، ترجمة: ياسين حافظ ، دار الطليعة ، بيروت ، طبعة 1، 1984، ص112|113.

فلسفة عصر التنوير مفهوما للمجتمع والإنسان وعاملتها كظاهرة يمكن دراستها علميا ، فالمجتمع لا يختلف عن الطبيعة، وبما أن للطبيعة قوانين تفسرها وتشرح حركتها فإن المجتمع بدوره يمكن أن يخضع لقوانين متشابهة، وهو ليس كيانا غامضا بل هو وجود محكوم بالقوانين نفسها تحكم ظواهر طبيعية، وعقل الإنسان قادر على فهمه والنفاذ إليه لأنه ليس عاجزا وخاضعا للقوى الميتافيزيقية بل هو قادر على التفكير والتحكم في وجوده وعلى وعي وفهم هذا الوجود .

ويشكل الإنسان، على الرغم من تميزه ووعيه، جزءا من الطبيعة، فهو امتداد واستطالة لها،أما فلسفة التنوير فقد أطاحت كل العصور الميتافيزيقية واللاهوتية، وجعلت من الإنسان محور نفسه، فمجدت وجوده، وبجلت عقله وقدمت الطبيعة ككتاب مفتوح يمكن قراءته وفك رموزه، وعليه فقد: "انطلقت معركة فلاسفة عصر النهضة من العقل، فقد شكلت العقلانية نفيا للميتافيزيقا وتراجع اللاهوت ليحل مكانه العلم"[1].

[1] فيصل دراج ، **الماركسية والدين** ، دار الفارابي ن بيروت ، لبنان ، طبعة الثانية 1978، دار إبن خلدون ط3، 2017، ص15، 16.

الفصل الثاني:

واقع هيكلة المؤسسة الدينية وتنظيمها في الجزائر

1- مظاهر تطور المؤسسة الدينية وأصنافها.

2- النصوص التنظيمية والمرجعيات القانونية المحددة لنشاط المؤسسة الدينية في الجزائر.

3- هيكلة وتوزيع المؤسسة الدينية في الجزائر.

1- مظاهر تطور المؤسسة الدينية:

1-1 المؤسسة الدينية خلال الوجود العثماني في الجزائر:

ارتبط الوجود العثماني بالجزائر بالعقيدة الدينية أكثر والخلافة الإسلامية، حيث تطورت المؤسسات الدينية فالجزائر بشكل ملحوظ، وتعددت أنواع هذه المؤسسات من مساجد وزوايا ومدارس قرآنية، حيث أن الدين الإسلامي في العهد العثماني تطور كثيرا من حيث الهياكل ذات الطابع الديني حيث: "رفعت الدولة العثمانية من البداية لواء الطابع الديني وضل هذا مرافقا لها طوال تاريخها بصرف النظر عن تطبيق الشريعة الإسلامية في كل مرحلة من مراحل تطور الدولة"[1] وقد كانت الدولة العثمانية سنية تتبع المذهب الحنفي عكس الجزائر تتبع المذهب المالكي وسمحت للمذاهب الأخرى بالوجود لذا لعب الشيخ أو المفتي الإسلام أهمية كبيرة في الدولة وأخذت الدولة بالعرف كمصدر من مصادر التشريع الإسلامي.

إن: "إن المعالم الأثرية والمظاهر المعمارية لدى أي شعب هي بمثابة الذاكرة الجامعة للأمة وتربطها بماضيها وبمثابة بطاقة التعريف التي تظهر جوانب التفوق ومواطن الإبداع"[2]، فكذلك هي الجزائر بالماضي لحافل بالشواهد العمرانية والأثرية التي يعود تاريخها للعهد الروماني والبيزنطي والوجود الإسباني والعهد العثماني وفترة الاحتلال الفرنسي التي طالت الجزائر،وقد كانت لمدينة الجزائر في الأخير مكانة مميزة وخاصة لكونها تعتبر مقر الحكم والقاعدة للبلاد،ومنفذ للاتصال مع العالم الخارجي وهذا ما جعل معالمها العسكرية

[1] إسماعيل أحمد الباغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، دار العبيكان ، ط1، دون ذكر البلد، 1996، ص63.

[2] طيب عقاب، **قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني**، دار الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2007، ص01.

والدينية محل الاهتمامات ودراسات حيث تكمن أهمية المرافق الدينية أو نختصرها في المؤسسات الدينية حيث تعتبر من أهم المعالم الأثرية فالعالم في البلدان الإسلامية والعربية وفي غيرها من المدن عبر العالم، هناك المساجد والزوايا والأوقاف والكتاتيب و الثقافة في الجزائر لها علاقة متينة بهذه المرافق إذا كان لها دور في المجتمع الجزائري في العهد العثماني، فالمساجد هيفي الأصل من المظاهر العمرانية التي لا تخلو أي مدينة منها فهي تعتبر رمز وجوهر العقيدة الإسلامية لأهل المدينة التي يوجد بها هذه المعالم ، "وقد كانت المساجد من أبرز مميزات مدينة الجزائر التي تبت فيها معالم الحضارة الإسلامية وتأثيرات العثمانيين وكانت هذه المساجد مكانا للعبادة والتعلم وربط بين أواصر المجتمع "[1].

مما سبق عرفنا أن الدولة العثمانية واحدة من الدول لإسلامية الكبرى التي لعبت دورا في تاريخ الإنسانية عامة والعالم العربي خاصة ومن خلال تتبعنا لبداياتها عرفنا تحولها من قبيلة صغيرة إلى إمبراطورية فرضت وجودها في العالم وذلك بعد جملة من التطورات والتنظيمات المحكمة من قبل سلاطينها الذين تمكنوا من ضم العديد من البلدان من أوروبا وآسيا وإفريقيا فأصبحت تمثل خلافة إسلامية تحمل راية الإسلام وتدعو إليه وكانت الجزائر من الدول التي انضمت إليها طوعا فعرفت تنظيمات إدارية عسكرية وسياسية مكنتها من حفظ استقرارهاو استرجاع مدنها التي سيطر عليها الإنسان واكتساب أسطول بحري قوي ساهم في إنعاش الحياة الاقتصادية وحفظ أمن البلاد

ولقد تحولت الجزائر من مدينة صغيرة إلى حاضرة مزدهرة بفضل رواج القرصنة وازدهارها وظلت بها مظاهر العاصمة حتى انحطاطها وقد تألف المجتمع الجزائري من أتراك وكراغلة وبربر وزنوج وعرب واليهود كلهم عاشوا تحت حكم واحد وأسهموا في تطور البلاد.

[1] اشرف صالح محمد سيد، **المراكز الثقافية في دار السلطان أواخر العصر التركي**، مجلة إمارابك ، العدد7، ص01.

2-1 المؤسسة الدينية خلال الفترة الاستعمارية:

إن تاريخ الدين الإسلامي فالجزائر خلال الفترة العثمانية تطور من الناحية الهيكلية كبيرة، وبعد حادثة المروحة مع القنصل الفرنسي والداي حسين استعمرت فرنسا الجزائر نظرا للبداية سقوط الدولة العثمانية، ودخلت للأراضي الجزائرية وأول ما كانت تطمح له فرنسا نشر الديانة المسيحية، وتدمير كل الثقافة الإسلامية في الجزائر.

إن: "إن تنوع وتعدد المؤسسات الدينية بالجزائر من المساجد وكتاتيب وزوايا وطرق الصوفية و أوقاف إسلامية، و لكل مؤسسة وظيفة خاصة بها"[1]، ودور فعال تقوم به خاصة من ناحية التربوية وغرس المبادئ الدينية وذلك من أجل الحفاظ على مقومات المجتمع الجزائري من دين ولغة وثقافة.

حيث تلعب هذه المؤسسات دورا في الحياة الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، حيث طمحت الإدارة الاستعمارية الفرنسية كل مجهوداتها للقضاء على الدين الإسلامي ولم توف فرنسا بوعدها باحترام الشعائر الإسلامية وذلك من خلال: "الاتفاقية المبرمة بين الداي حسين و الجنرال ديبرمون يوم 5جويلية 1830م التي تضمنت أن تكون إقامة الشعائر المحمدية حرة لا يقع بها أي مساس"[2] وأصبح ذلك التعهد حبرا على ورق حيث أخلت فرنسا بالاتفاق لأن الواقع خلف العهد المضروب فنجدها انتهجت سياسة الهدم لمختلف وجميع المراكز الإسلامية خاصة المساجد وتعرضت لأبشع أنواع التخريب والتدمير من طرف فرنسا.

[1] خوجة حمدان، مرآة الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975، بدون طبعة، ص15.

[2] سعيدة بو غزالة حمد وكريمة بو غزالة محمد، **السياسة الاستعمارية اتجاه المؤسسات الدينية في الجزائر(1830،1914)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ المغرب الحديث، سنة 2017_2018، ص64.

3-1 أصناف المؤسسات الدينية:

تهدف المؤسسة الدينية إلى تنظيم أفراد المجتمع نحو حياة أفضل وهي نظام من معايير المتكاملة التي تتسم بالثبات والتنظيم من أجل التنظيم من أجل المحافظة على قيم أساسية ولتقسم المؤسسات الدينية حسب الديانات:

- المؤسسة الدينية الإسلامية:

كانت المجتمعات الإسلامية مختلفة على مر العصور من حيث النظام الاجتماعية والسياسي، وحتى لو قللنا اهتمامنا على الزمان والمكان، ثمة مقاييس مختلفة يمكن في ضوئها يمكننا قياس المجتمعات الإسلامية، "ودراسة المؤسسات التي كانت طابعا مشتركا – من الناحية النظرية – في كل المجتمعات الإسلامية، وإن كانت مختلفة – على أرض الواقع في الأماكن والأزمنة المختلفة من التاريخ الإسلامي"[1]. كما أننا بصدد دراسة ثلاث مؤسسات هي:"المسجد، والجهاد، والخلافة الأولى مؤسسة مادية، والثانية دينية قانونية، أما الثالثة تجمع بين سمات المؤسستين الأولى والثانية معا"[2].

أما المسجد فهو أحد مؤسسات التنشئة الاجتماعية، حيث أصبحت الأسرة الإسلامية اليوم مختلفة عما كانت عليه من قبل، بل أصبحت هناك مؤسسات أخرى تشارك الأسرة في هذا المجال، كالمؤسسة دينية،حيث تلعب المؤسسة الدينية دورا كبيرا في بناء شخصية الطفل السوية للأبناء وإن كلمة المسجد من الناحية اللغوية تطلق على مكان يسجد فيه، وبعد بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم أصبح يطلق على المكان المخصص لإقامة الصلوات الخمس

[1] آدم جيه سيلفرستاين، **التاريخ الإسلامي**، ترجمة إيناس مغربي، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، ط1، دون ذكر البلد، 2014، ص67.

[2] المرجع نفسه، ص67.

وكان أول ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم عندما هاجر إلى المدينة مع أصحابه هو تشيد أول مسجد فالإسلام وهو مسجد " قباء" وهذا ما ينبأ بمكانة المسجد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية الهامة في المجتمع كمؤسسة فاعلة "[1]

عرفت بعض المساجد الأولى التي بينت في الأقاليم المفتوحة بالأشكال المعمارية والهندسية الرومانية والإغريقية أيضا، حيث لم يحاول الحكام المسلمون أن يفرضوا طراز بناء معين في مكان يذهبون إليه سواء كان إغريقيا أو رومانيا، وكانت العادات المحلية الموجودة حسب كل منطقة هي التي تعمل على التأثير في المسلمين، فنقلوا الكثير من المعارف حول العمران والبناء والذي كان له تأثير في النمط المعماري للمساجد من خلال: "مواد البناء وأساليبه حينما كانوا يبدءون من لا شيء – بما يتلاءم واحتياجاتهم. وفقا لذلك، أثر الموروث الثقافي الروماني والإغريقي على المعمار الإسلامي فقط في الأراضي التي استولى عليها المسلمون من أيدي البيزنطيين"[2].

ومن المؤسسات الدينية الإسلامية أيضا الجهاد حيث يعتبر فريضة فهو مؤسسة وحقيقة للتاريخ والحضارة الإسلامية والحقيقة أن مؤسسة الجهاد مثال رائع على التنوع الشديد للتاريخ الإسلامي في ظل تفسير عدد لا حصر له من الحكام والعلماء والمجموعات الدينية والمجتمعات بأكملها فريضة الجهاد كل على طريقته، بالإضافة إلى الخلافة التي يمكن اعتبارها مؤسسة دينية سياسية، فـ: "العديد من المجموعات الإسلامية – إن لم يكن معظمها – تحدوها الآمال في إقامة الخلافة؛ أي دولة إسلامية موحدة يقودها خليفة. والبعض (أمثال

[1] فاروق مداسي، **قاموس علم الاجتماع** ، الجزائر ، دار مدني للطباعة والنشر، 2003، ص224.

[2] آدم جيه سيلفرستاين، المرجع السابق، ص67، 68.

حزب التحرير) يرى أن إقامتها هو هدفهم الوحيد. وعلى الأرجح يرحب الكثيرون من المسلمين ممن يتبعون المنهج السائد في المجتمع نظريا بتجديد عهد الخلافة"[1].

ومن المؤسسات الدينية الإسلامية في العصر الراهن نجد الزوايا على سبيل المثال التي هي من جنس المؤسسات الدينية التعليمية، فالزوايا هي جمع لكلمة زاوية، ويشير التعريف اللغوي للزاوية على أنها مشتقة من فعل زوى وانزوي بمعنى ابتعد وانعزل، وسميت بالزاوية نظرا للذين فكروا في بنايتها أول مرة هم المتصوفة والمرابطون الذين اختاروا الانزواء، والابتعاد عن ضجيج المدن والعمران من أجل العبادة والرياضة الروحية، فمثل هذه الأمكنة الأمر الذي يساعد على الذكر والعبادة وحفظ القرآن الكريم.

وتشمل الزاوية المصلى، وغرفة التلاوة، ومدرسة لتحفيظ القرآن وتعليم علوم الدين وقواعد ومبادئ اللغة العربية، كما أنها تتوفر على غرفة نوم لإيواء الطلبة الذين هم بعيدون عن منازلهم وضيوف الزاوية والحجاج و حتى المسافرين ويوجد بها أيضا الولي الصالح حيث يكون هذا الولي في الغالب الأحيان هو مؤسس الزاوية.

وللزاوية مهمة وهي تعليم القرآن ومبادئ الإسلام ونشر الوعي الديني وتعليم اللغة العربية ، يتمثل دورها في الحفاظ على الإسلام والعربية وحماية العقيدة المسلمين وحمايتها من الزيغ والانحراف عن طريق نشر الوعي الديني في أوساط المجتمع في المدن والقرى، فهي: "والتركيز على تعليم القرآن الكريم وتحفيظه ، والعناية بدراسة العلوم الإسلامية واللغوية، بالإضافة ما تقوم به من وظائف اجتماعية كإطعام الفقراء والمساكين و ابن السبيل، ومساعدة المحتاجين وإصلاح ذات البين ، وغيرها من الخدمات والوظائف المختلفة"[2]

[1] آدم جيه سيلفرستاين، المرجع السابق، ص 74 إلى 78 .

[2] صلاح مؤيد العقبي ، **طرق الصوفية والزوايا بالجزائر تاريخها ونشاطها** ، دار البراق ، بيروت ، 2002، ص301.

ومن هذه المؤسسات الدينية أيضا المدارس القرآنية، والمدرسة القرآنية هي مؤسسة تعنى بتحفيظ القرآن الكريم،حيث نجد المدارس القرآنية منتشرة جدا فالجزائر وعليها إقبال كبير من طرف المواطنين، وتعليم المبادئ العامة لأحكام الدين الإسلامي والتربية الإسلامية،حيث أن لها دور مهم وحساس في المجتمع،كما أن لها دورا تاريخيا وحضاريا في الحفاظ على الهوية الإسلامية والعربية خاصة الفترة الاستعمارية وحتى يومنا هذا، كانت تسمى قديما الكتاتيب، يتم تحفيظ القرآن الكريم للأبناء فيها إلى غاية سن العاشرة، وتخرج منها العديد من المشايخ والعلماء و عادوا بالنفع على هذه الأمة الإسلامية، والعديد من الشخصيات ولها الدور كبير تلعبه المدارس في التكوين الأجيال فرغم بساطتها في التعبئة الروحية والنفسية لتكوين شخصية الطفل، من خلال ما تقوم به في الإرشاد الديني وتعليم اللغة العربية إضافة إلى تحفيظ القرآن الكريم ، وترسيخ معالم الدين الحنيف. ومن بين أهداف المدارس القرآنية، تهيئة الطفل لمواجهة الحياة الخاصة والعامة من المنظور الإسلامي، تحصين شخصية الطفل بربطه مبكرا بالقرآن عقيدة وعقلا ووجدانا، تمسك النشء بالقرآن الكريم حفظا واستظهارا، بالإضافة إلى: "تعليم النشء مبادئ العبادات وتعويدهم على أدائها والمواظبة عليها"[1].ومن وظائف المؤسسة الدينية الإسلامية الحفاظ تراث المجتمع الذي يتضمن مجموعة القيم والعادات والتقاليد والدين السائدة بين الأفراد المجتمع بالإضافة إلى المساواة والعدالة الاجتماعية.

- المؤسسة الدينية المسيحية واليهودية:

تعتبر الديانة المسيحية من أقدم الديانات، وتعتبر الكنيسة أقدم مؤسساتها. كانت تعتبر الديانة المسيحية على أنها امتداد للديانة اليهودية، ثم تطورت لتشمل مفهوم الحركة

[1] يخلف رفيقة ،**المدرسة القرآنية والطفولة**، مجلة الباحث ، العدد 06، 2012، دون بلد، ص119.

الإصلاحية وتصحيح للديانة اليهودية، وعليه فقد بقي اليهود خلال القرنين السابقين على مجيء المسيح عليه السلام ينتظرون الملخص المسيا أو المشيح الذي سيحقق لهم وعد الرب لأبنائه بامتلاك الأرض، وهو الوعد الذي يبذله الرب من دون مبرر لإبرام قائلا له:"ولا نسلك أعطى هذه الأرض، من نيل مصر إلى النهر الكبير، نهر الفرات–ومضت السنين والقرون من دون تحقق وعد الرب حتى يومنا هذا"[1]. ومكان العبادة الذي يقيم فيه المسيحيون عباداتهم يسمى الكنيسة. وتعتبر: كنيسة المريمية هي أقدم كنيسة في العالم، يرجع تاريخها إلى 36 و37م ، مشيرا إلى أنه كان هناك مسيحيون دمشقيون، موجودون في فلسطين، قاموا بنقل مشاهداتهم إلى دمشق وتشكلت أول طريقة مسيحية كانت تسمى النصرانية في دمشق، يترأسها الأسقف حنانيا وكان هذا أول أسقف في التاريخ على دمشق .وتعتبر الكنيسة المريمية أكبر كنيسة في الشرق ويوازيها في الساحة كنيسة القديسين بطرس وبولس في مدينة أنطاكية. انتقال الكرسي البطريركي اكتسبت الكنيسة المريمية أهميتها، بحسب زيتون، منذ لحظة انتقال الكرسي البطريركي من أنطاكيا إلى دمشق عام 1344م"[2].

وتعتبر اليهودية من أقدم الديانات التوحيدية ولها دور كبير في فهم طبيعة الديانات الشرق الأدنى القديم، كما أن لها علاقة دينية قوية بكل من المسيحية والإسلام، بالإضافة إلى أهميتها في فهم التاريخ اليهودي"[3]ومن المعابد اليهودية في مصر معبد موسى بن ميمون[4].

---

[1] يوسف محمود محمد الصديقي ، **عقيدة الديانة المسيحية** – قراءة نقدية – مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة قطر ، العدد 30، ص574 .

[2] هيسم جودية، **بيان** ، فكر وفن تاريخ النشر 14ماي2021.

[3] محمد خليفة حسن أحمد، **تاريخ الديانة اليهودية**، دار القباء للطباعة والنشر ، ط1 1998 ، القاهرة ، مصر،ص13

[4] محمد خليفة حسن، النبوي جبر سراج ،**الجنائز والمعابد اليهودية في مصر** ، سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية، جامعة القاهرة ، مصر، العدد9 ،1999 ، ص06،07.

2- النصوص التنظيمية والمرجعيات القانونية المحددة لنشاط المؤسسة الدينية:

2-1 النصوص التنظيمية:

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-411 المؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1429موافق 24ديسمبر سنة 2008 و المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ 13جمادى الثانية عام 1418 الموافق ل 15اكتوبر 1997م الذي يحدد إطار تنظيم المسابقات والامتحانات والاختبارات المهنية للالتحاق بالأسلاك الخاصة بعمال قطاع الشؤون الدينية والأوقاف، المعدل ومتمم يقرران ما يلي:

"المادة1 تطبيقا لأحكام المادة 2 من مرسوم التنفيذي رقم 95|293المؤرخ في 30سبتمبر سنة 1995 يحدد هذا القرار إطار تنظيم المسابقات على أساس الاختبارات والامتحانات المهنية للالتحاق بالرتب التابعة للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف.

المادة2 يتم فتح المسابقات على أساس الاختبارات والامتحانات المهنية بقرار أو مقرر للسلطة التي لها صلاحية التعيين.

يجب نشر قرار أو مقرر فتح المسابقات على أساس الاختبارات والامتحانات المهنية المذكورة في الفقرة أعلاه في شكل إعلان عن طريق الصحافة المكتوبة وفي موقع الانترنيت للمديرية العامة للوظيفة العمومية أو في شكل ملصقات داخلية حسب الحالة"[1].

المادة 5 تتضمن المسابقات على أساس الاختبارات والامتحانات المهنية الآتية:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة الأولى والمادة الثانية، 13ماي 2010، العدد3، ص11.

"رتبة مفتش رئيسي،رتبة مفتش توجيه الديني والتعليم القرآني، رتبة إمام أستاذ رئيسي ومرشدة رئيسية، رتبة إمام أستاذ رئيسي ومرشدة دينية، رتبة إمام أستاذ، رتبة إمام مدرس، رتبة أستاذ التعليم القرآني (مسابقة على أساس الاختبارات)، رتبة أستاذ التعليم القرآني (امتحان مهني)، رتبة مؤذن (مسابقة على أساس الاختبارات) ، رتبة مؤذن (امتحان مهني)

تعقد اللجنة اجتماعاتها بمقر وزارة الشؤون الدينية والأوقاف"[1].

المادة 10 تتولى الأمانة اللجنة مصالح المديرية الفرعية المكلفة بالمطبوعات وإحياء التراث الإسلامي بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف. وتضمن الأمانة كافة المهام المادية الناجمة عن وظيفتها .ولاسيما منها تلك المذكورة أدناه:

"إرسال الاستدعاءات الموجهة لأعضاء اللجنة، عرض ملفات طلبات التراخيص على اللجنة بهدف دراستها حسب الترتيب الزمني لإيداعها، وضع في متناول أعضاء اللجنة الدفتر المخصص لتسجيل طلبات الترخيص المستلمة"[2]،و:"تحضير محاضرات الطلبات، إعداد تقارير النشاطات الثلاثية، تنظيم عملية تزويد الأعضاء اللجنة بكافة المعلومات والوثائق التي بحوزتها، مسك أرشيف اللجنة وتنظيمها،تبليغ التراخيص المسبقة للمعنيين، تبليغ قرارات السحب"[3].كما حدد المرسوم التنفيذي 13|377شروط إجرائية إلى جانب الموافقة المسبقة لإدارة الشؤون الدينية، يجب إيفاؤها لكي تباشر أشغال بناء المسجد، تتمثل فيما يلي: "عقد الوقف العام أو أي وثيقة تقوم مقامه. بطاقة تقنية تتضمن التكلفة التقديرية للمشروع وطريقة تمويله ومدة إنجازه، الوثائق والمخططات الهندسية للمشروع"[4].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع السابق، ص14.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 15نوفمبر2017، العدد67، المادة10، ص12.

[3] المرجع نفسه، ص12.

[4] المادة 25من المرسوم التنفيذي 13|377 المتضمن القانون الأساسي للمسجد.

وأيضا: "الحصول على رخصة البناء من قبل الوالي، بعد إعدادها من قبل مصالح التعمير"[1]، و: "يرفق الطلب بثلاث ملفات أحدهم إداريا والآخر يتعلق بالهندسة المعمارية، والثالث ملف تقني"[2].

كما يجب: "إثبات تحري القبلة، أن لا يكون مسجدا ضرارا، بمعنى يشيد في حي سكني به مسجد يفي بالغرض المنوط بالمساجد، أو تؤدي ممارسة وظائفه إلى الفرقة والتشتت وإشعال نار الفتنة والتباغض، أن يكون المسجد المراد بناؤه مطابقا لترتيب المساجد المذكور ضمن نص المادة 13من المرسوم التنفيذي 13|377"[3].

أما الأطراف الذين منحهم القانون حق بناء المساجد: "الدولة، وكذا الجمعيات الدينية المعتمدة قانونا، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يحزون على رخصة من طرف إدارة الشؤون الدينية لغرض بناءها، سواء كان هؤلاء الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين"[4].

وللمؤسسة المسجدية مجموعة من الوظائف هي:

الوظيفة الروحية التعبدية والتي تتمثل في أداء الصلوات وتلاوة القرآن الكريم، بالإضافة إلى ذكر اللّه وتعظيم شعائره، بالإضافة إلى الوظيفة التربوية التعليمية والتي تتمثل أساسا في تنظيم حلقات تلاوة القرآن الكريم وتحفيظه وتعليم تجويده وتفسيره، وتحفيظ الحديث النبوي الشريف وشرحه، وتنظيم مسابقات في هذا الإطار، وأيضا تدريس العلوم الإسلامية وفق منهاج المدرسة القرآنية، وتقديم دروس الدعم في مختلف مراحل التعليم وفق البرامج المقررة

[1] المادتين 41و42 من المرسوم التنفيذي 15|19، مؤرخ في : 4ربيع الثاني 1436هـ الموافق لـ : 25يناير 2015م، الجريدة الرسمية عدد7 الصادرة بتاريخ :22ربيع الثاني 1436هـ الموافق لـ : 12فبراير 2014م ،ص4.

[2] المادة 43من مرسوم التنفيذي 15|19.

[3] المادة 13 من المرسوم التنفيذي 13|377.

[4] المادة 22 من المرسوم التنفيذي 13|377، المتضمن القانون الأساسي للمسجد.

لها في مؤسسات التربية والتعليم، كما تلعب المؤسسة الدينية الإسلامية دورا ثقافيا من خلال تنظيم المحاضرات والملتقيات من أجل نشر الثقافة الإسلامية وتعميمها، بالإضافة إلى الأعياد والمناسبات الدينية والوطنية، وترفيه المكتبة المسجدية وتنظيمها وتسيير الاستفادة منها، وأيضا معارض للكتاب والفنون الإسلامية وتنظيم المسابقات الثقافية .

ومن وظائفها أيضا الإرشاد والتوجيه وذلك عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتطبيقه يكون بالمساهمة في تقرير الوحدة الوطنية بدروس الوعظ والإرشاد، وحماية المجتمع من أفكار التطرف والتعصب والغلو، كما تتحقق بالاشتراك في العمل على ترسيخ قيم التسامح والتضامن في المجتمع وتثبيتها، ونبذ العنف والكراهية، وصد كل ما يسيء إلى الوطن، بالإضافة إلى الوظيفة الاجتماعية التي تشمل إصلاح ذات البين وتنمية الحس المدني وروح المواطنة والتكافل الاجتماعي، بالإضافة إلى حماية المجتمع من الآفات الاجتماعية والمساهمة فيفي الحملات الاجتماعية الوطنية منها والمحلية وحماية البيئة، وكذا المساهمة في التوعية الصحية بالتنسيق مع المصالح المختصة والعمل على تنمية الزكاة والحركة الوقفية.[1]

2-2 المرجعيات القانونية :

وبهذا الخصوص فقد حدد القانون شروط إنشاء الجمعيات الدينية على سبيل المثال وممارسة الشعائر الدينية، إذ تشجع الدولة الحركة الجمعوية، بمقتضى الدستور باعتباره أسمى القوانين، وتعمل على توفير جميع التسهيلات لإنشائها، حيث كرسه المشرع كحق

[1] أحمد برادي، **الجمعيات الدينية الخاصة ببناء المساجد وآليات تمويلها وفق التشريع الجزائري**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، تاريخ الإرسال 27\09\2018، المجلد7 ،العدد:4 السنة 2018 الرقم التسلسلي :16ص303.

مكتسب بالنسبة لجميع الشعب الجزائري، وفقا لنص المادة 50من الدستور، التي تنص على أن حق إنشاء الجمعيات مضمون[1].

وتتعدد الجمعيات لتشمل العديد من الجوانب الثقافية، الرياضية، الاجتماعية، الدينية وغير ذلك، هذه الأخيرة التي تتصل بالجانب التعبدي، حيث تعمل على خدمة الدين خاصة الإسلامي وما يتصل به، وهو ما يجعلها تختلف من حيث هدفها على الكثير من الجمعيات الأخرى، التي تسعى لتحقيق أغراض دنيوية.

وهو ما جعل المنضوي تحتها يسعون إلى إنجاز أكبر قدر ممكن من المساجد والمدارس القرآنية، والحرص على خدمتها حتى من حيث تعهدها بالاهتمام والتنظيف وغير ذلك، وفيما يخص الإطار القانوني للجمعيات ذات الطابع الديني، يدخل تحت هذا الفرع الجمعيات ذات الطابع الديني ومجال نشاطها، بالإضافة إلى إجراءات إنشائها في إطار قانون 12|06 المتعلق بالجمعيات وفق ما يلي:

تعرف الجمعيات بصفة عامة أنها :هي عبارة عن تجمعات بين مجموعة من الأفراد تجمعهم أهداف مشتركة ويمكن تعريفها على أنها " تجمع عدة أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة من أجل تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض مربح، من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها"[2].

[1] دستور 1996، **الجريدة الرسمية رقم 76** المؤرخة في : 27رجب 1417هـ ، الموافق لـ : 8ديسمبر 1996م ، المتضمن دستور الجزائر المعدل والمتمم.

[2] المادة 2من قانون 12|06 المؤرخ في 18صفر 1433هـ الموافق لـ : 12يناير2012م يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية عدد2، صادرة بتاريخ 21صفر 1433هـ الموافق لـ :15يناير 1012م، ص33.

وتتعد مجالاتها لتشمل عدة نواحي أهمها: "المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني"[1].نستنتج من خلال هذه التعاريف السابقة أن الجمعيات الدينية هي عبارة عن تجمعات تنشأ من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين، يهدفون هؤلاء لخدمة المؤسسات المتعلقة بالدين والمرتبطة به، وذلك عن كريق جمع التبرعات لبناء وتشييد المساجد و المدارس القرآنية وحتى الزوايا ورجاء الثواب في الدنيا الآخرة .أما نشاط الجمعيات الدينية فهو يشمل التعليم القرآني إذ تسعى إلى خدمة كتاب اللّه والحرص على تلقينه للنشء، وضمان توسيع حفظه وإتقانه وفهمه، والاهتمام بالعلوم المتصلة به كعلم التجويد مثلا،كما أن هناك جمعية دينية خاصة بالمنفعة العمومية كخدمة كجمعية خدمة شعائر الدين الإسلامي وتهدف إلى خدمة المساجد وترقية شعيرتي الأوقاف والزكاة.

بالإضافة إلى الجمعيات الدينية نجد أيضا لجنة المسجد هذا النوع الوحيد الذي أشار له المشرع الجزائري واعتمده بصفة رسمية، ضمن المرسوم التنفيذي 13|377 المتعلق بالمساجد، وذلك ضمن المادة 22منه، وبين الوظيفة الأساسية المنوطة به بقوله: "يتولى بناء المساجد: الدولة، لجان المساجد المسجلة قانونا"[2].كما أن هنالك الجمعيات الدينية لغير المسلمين وتهدف إلى التكفل بالأقليات الدينية الأخرى كالنصرانية واليهودية، تحقيقا لأحد مبادئ الحريات العامة، والمتمثل في حرية المعتقد والدين[3].ومن بين الإجراءات المتعلقة بإنشاء جمعيات عامة طبقا لنص المادة 47 من قانون 12|06 المتعلق بالجمعيات، فإن هذا النوع من الجمعيات يخضع من حيث تأسيسه إلى تنظيم خاص .

[1] الفقرة الثانية من المادة 12من قانون 12|06 المتعلق بالجمعيات.

[2]المرسوم التنفيذي 13|377 مؤرخ في: 5محرم 1435 هـ، الموافق لـ: 9 نوفمبر 2013م، يتضمن القانون الأساسي للمسجد، الجريدة الرسمية عدد58، صادرة بتاريخ: 14محرم 1435هـ الموافق لـ: 18نوفمبر2013م، ص4.

[3] أحمد برادي، المرجع السابق، ص 301.

وقد ذكر المستشار الإعلامي لوزير الشؤون الدينية والأوقاف عدة فلاحي في تصريح له، بأن هناك مشروع مرسوم تنفيذي تعكف في إعداده وزارة الشؤون الدينية في هذا الإطار، وأشار إلى أنه ستخضع هذه الجمعيات إلى أربعة شروط تحت طائلة الحل في حال الإخلال بها، تتمثل في عدم المساس بالوحدة الوطنية والمرجعية الدينية للمجتمع، وعدم تبني أفكار التعصب والغلو والتطرف، بالإضافة إلى عدم التدخل في مهام ومسؤوليات موظفي المساجد والمدارس القرآنية، والشرط الرابع يحث على عدم المساس والمواقع الدينية وتقديسها[1].ومن بين الآليات في تمويل الجمعيات الدينية تبعا للشروط التي حددها المرسوم التنفيذي 377|13، والتي يجب توفرها لكي يسمح للطرف الذي يسعى لبناء صرح المسجد بتشييده،ومن أهمها تحديد التكلفة التقديرية للمشروع إي الكشف الكمي له، وتحديد طرق التمويل، فيجب تحديد الأوجه القانون لتمويل الجمعيات الدينية التي تسعى لبناء المساجد.ونظرا لغياب النص القانوني الذي يحدد آليات تمويل الجمعيات الدينية، فيجب الرجوع إلى النص العام الذي يحدد آليات تمويل الجمعيات، والمتمثل في نص المادة 29 من قانون 06|12، آخذا بمبدأ أن الدولة فرضت تطبيق هذا القانون على جميع الجمعيات، بما فيها ذات الطابع الديني، ويتضح ذلك جليا وفقا لنص المادة 70من هذا القانون الذي يفرض على جميع الجمعيات مطابقة قانونها الأساسي مع هذا القانون"[2].

[1] أحمد برادي، المرجع السابق، ص301.

[2] المرجع نفسه، ص305، 306.

3- هيكلة وتوزيع المؤسسة الدينية في الجزائر:

3-1- مخطط وزارة الشؤون الدينية والأوقاف:

يحدد المرسوم التنفيذي رقم 21-361 مؤرخ في 14صفر1443 الموافق لـ 21سبتمبر سنة 2021 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف يرسم ما يأتي:

- الأمين العام ويساعده مديرا دراسات، ويلحق به مكتب التنظيم العام .
- رئيس الديوان ويساعده خمسة مكلفين بالدراسات والتلخيص يكلفون بما يأتي:

تحضير مشاركة الوزير في النشاطات الحكومية المتعلقة بالبرلمان، وإعداد تصور لخريطة طريق القطاع وتحليل ذلك في إطار مخطط عمل الحكومة، بالإضافة إلى تحضير أعمال الوزير في ميدان العلاقات الدولية والتعاون وتنظيمها، تحضير نشاطات الوزير مع أجهزة الإعلام ونشرها عبر شبكة التواصل الاجتماعي.

- المفتشية العامة يحدد تنظيمها وسيرها بمرسوم تنفيذي.

الهياكل فتتمثل في المديرية العامة للتوجيه الديني والثقافة الإسلامية وتكلف على الخصوص إعداد عناصر طنية، طلقا للمرجعية الدينية في مجال التوجيه الديني وإدارة المساجد والتعليم القرآني والأوقاف والشعائر الدينية والثقافية والإسلامية والإعلام، تصميم الإطار العام لفتح المساجد والمدارس القرآنية، وإعداد خريطة طريق لتطوير المساجد والمدارس القرآنية، متابعة تنفيذ برامج العمل السنوية متعددة السنوات المتعلقة بمجال عملها، بالإضافة إلى اقتراح جميع التدابير التي شأنها تطوير المساجد والمدارس القرآنية والمؤسسات الدينية والثقافية وترقيتها بالتنسيق مع القطاعات المعنية.[1].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، **الجريدة الرسمية**، مرسوم رئاسي، المادة1، المادة2، العدد19،73 صفر1443هـ الموافق لـ26سبتمبر 2021، ص07.

كما تعمل على تشجيع دور المدارس القرآنية والزوايا وجعل رسالة المسجد في المجتمع مركزي للإشعاع الروحي والديني والثقافي والحضاري، بالإضافة إلى تطوير التعليم القرآني لمختلف الفئات والأطوار، وأيضا اقتراح كل نص تشريعي أو تنظيمي يدخل ضمن اختصاص المديرية العامة والإسهام في ذلك بالتنسيق مع الهياكل المعنية ، وتضم 4 مديريات وهي:

– مديرية التوجيه الديني و إدارة المسجد وتكلف بما يلي:

متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتوجيه الديني والنشاط المسجدي، تعزيز رسالة المسجد في مجال أخلقة المجتمع باعتباره مركزا للإشعاع الروحي والديني والثقافي والحضاري ، ترقية الخطاب الديني والنشاط الاجتماعي، بالإضافة إلى تنظيم نظام الفتوى والخطب المنبرية والسهر على توطيد علاقات المسجد بمؤسسات المجتمع، مع ضمان أمانة اللجنة الوطنية للشعائر الدينية لغير المسلمين، كما تعمل على متابعة تأطير مساجد الجمهورية، واحترام النمطية المعتمدة في بناء المساجد وتنظيم فتحها، بالإضافة إلى إعداد البطاقية الوطنية للمساجد وتحيينها، إعداد قواعد إدارة المساجد والضمان تسييرها، اقتراح كل نص تشريعي أو تنظيمي يدخل ضمن اختصاص المديرية والمساهمة في إثراء ذلك، بالتنسيق مع الهياكل المعنية وتضم مديرتين فرعيتين[1].

– المديرية الفرعية للتوجيه الديني والإرشاد وتكلف بما يلي :

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ،الجريدة الرسمية، العدد 73، المرجع السابق، ص08.

متابعة النشاط المسجدي والنشاط المتعلق بالفتوى، ونشاط المجالس العلمية التابعة لمؤسسة المسجد، انجاز البحوث التي تساهم في ترقية الفتوى، إصدار شهادتي إثبات واعتناق الإسلام.

– المديرية الفرعية لإدارة المساجد وتكلف بـ:

ضبط الشبكة الوطنية للمساجد، السهر على تنفيذ النمطية الوطنية للمساجد بالتنسيق مع الهياكل المعنية، تحديد شروط وإجراءات فتح المساجد، إعداد الحصائل الأسبوعية والشهرية والنبوية للعمليات جمع التبرعات بالمساجد، متابعة نشاط الجمعيات والأشخاص الطبيعية والمعنوية المتدخلين في مجال بناء المساجد وتجهيزه.

– مديرية التعليم القرآني والمسابقات القرآنية وهذه بعض من مهامها:

المشاركة في إعداد استراتيجية الوطنية في مجال التعليم القرآني وتنفيذها، اقتراح التوجيهات المنجية لإعداد برامج التعليم القرآني متابعة نشاط الزوايا القرآنية وتطويرها، الترخيص بنشر المصحف الشريف وطبعه وتوزيعه، وتضم مديريتين فرعيتين وهما المديرية الفرعية للتعليم القرآني وترقية هياكله والمديرية الفرعية للمسابقات القرآنية[1].

– مديرية الأوقاف والشعائر الدينية بعض من مهامها:

المساهمة في إعداد برامج تسيير الأوقاف العامة وإدارته، تنظيم عملية إعداد الوثائق الوقفية وتوثيقها، رصد ومتابعة حركة الأملاك الوقفية الخاصة، المرافقة في عملية دفاتر الشروط لتي تدخل في مجال نشاطها، المساهمة في ترشيد إرادة الخير في الأمة وتنظيم ذلك، اقتراح كل نص تشريعي وتضم ثلاث مديريات فرعية وهي:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، الجريدة الرسمية، العدد 73، المرجع السابق، ص09.

المديرية الفرعية للأوقاف والزكاة والمديرية الفرعية للمواقيت الشرعية والمناسبات الدينية والمديرية الفرعية للحج والعمرة.

– مديرية الثقافة الإسلامية والإعلام والوثائق ومن مهامها:

العمل على ترسيخ قيم الإسلام ومبادئه والثقافة الإسلامية في المجتمع، المحافظة على التراث الديني، تطوير الثقافة الإسلامية، المشاركة في إعداد المخطط الوطني والسياحة الدينية، تنظيم المسابقات التي تهدف إلى ترقية وإحياء التراث الإسلامي، نشر وطبع الكتب الدينية، الترخيص باستيراد الكتاب الديني وتضم أربع مديريات فرعية هي:

المديرية الفرعية للمطبوعات وإحياء التراث الإسلامي، المديرية الفرعية للنشاط الثقافي والملتقيات، المديرية الفرعية للإعلام، المديرية الفرعية للوثائق والأرشيف[1].

– المديرية العامة للإدارة والتكوين والتنظيم ومن مهامها:

إعداد الإطار العام المتعلق بالتسيير الإداري للموارد البشرية الخاصة بالقطاع ، إعداد خريطة الامتحانات والمسابقات للالتحاق بالقطاع، تصميم الإطار العام لمخططات وبرامج تكوين مستخدمي القطاع وتحسين مستواهم، تصور وتحديد الحاجيات المالية لاسيما تلك المتعلقة بالوسائل والتسيير والتجهيز، تقديم الدعم المادي للمصالح الخارجية والمؤسسات تحت والوصاية، المشاركة في إعداد سياسة التعاون في مجال الشؤون الدينية والأوقاف وتضم مجموعة من المديريات هي:

– مديرية الموارد البشرية والتكوين:

ومن مهامها، إعداد وتنفيذ المخططات وبرامج تكوين مستخدمي القطاع وتحسين مستواهم وتجديد معارفهم، إعداد محاور الأساسية للبرامج المسطرة لتكوين مستخدمي القطاع، وضع

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرجع السابق، ص12.

برامج لتحسين مستوى الموظفين وتجديد معارفهم، وضع نظام رقمي لتسيير مستخدمي القطاع[1] وتضم ثلاث مديريات فرعية وهي:

المديرية الفرعية للموارد البشرية والمسابقات، المديرية الفرعية للتكوين المتخصص، المديرية الفرعية لتحسين المستوى وتجديد المعلومات.

– مديرية التنظيم والشؤون القانونية والتعاون نذكر منها:

إعداد ومطابقة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالقطاع، المشاركة في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المعروضة على القطاع لإبداع الرأي فيها، متابعة المنازعات الخاصة بالقطاع مع ضمان الدفاع عن مصالح المعنوية والمادية للقطاع أمام هيئات القضائية، توفير الوثائق اللازمة لإعداد النشرة الرسمية بالتنسيق مع الهياكل المعنية وتضم ثلاث مديريات: المديرية الفرعية للتقنين والدراسات القانونية، المديرية الفرعية للمنازعات، المديرية الفرعية للتعاون

– مديرية المالية وإرادة والوسائل ومن مهامها:

تصور وتحديد الحاجيات المالية، تقديم الدعم والمساعدة المالية للمصالح الخارجية والمؤسسات تحت الوصاية، إعداد ميزانيتي التسيير والتجهيز وتنفيذهما ومسك المحاسبة الخاصة بالقطاع وتضم أربع مديريات، المديرية الفرعية للوسائل العامة، المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة، المديرية الفرعية للرقمنة والعصرنة، المديرية الفرعية للدراسات والإنجازات .[2]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرجع السابق، ص12.

[2] المرجع نفسه، العدد73، ص16.

2-3 توزيع المؤسسات الدينية بين المناطق الحضرية والريفية:

يتفاوت توزيع المؤسسات الدينية في الجزائر نسبيا حسب طبيعة المنطقة وكذلك الكثافة السكانية، وهكذا فإن الانتشار الجغرافي لهذه المؤسسات لا يخضع لمقياس محدد، ولكن تتدخل فيه مجموعة من العوامل، وقد تكون هذه العوامل تاريخية على سبيل المثال، بمعنى نتيجة التراكم المعرفي والثقافي والديني الذي تتوارثه الأجيال، وعليه فإن هذا الرصيد أحد العوامل لوجود هذه المؤسسات وانتشارها.

وتبعا لذلك فإنه يجب التمييز بين انتشار الدعوات الدينية وبين مفهوم المؤسسة الدينية ذاتها، وإذا كانت هذه الأخير ذات طبيعة اجتماعية، فمن الضروري وجود حد كاف من السكان حتى تكون سببا في وجود هذه المؤسسات، وعليه فإنه لا تمنح الأولوية في إنشاء المؤسسات الدينية و المسجدية بصفة خاصة إلا حسب عدد السكان والممارسين للعبادة.

وإذن فإن النشاط الديني من حيث الهيكلة والتنظيم يكون أكثر في المناطق الحضرية من المناطق البدوية، وحسب نظرية ابن خلدون فيما يخص العمران وأنماط البناء والتشييد، فإن هذا الأخير يكون بصفة خاصة في المدن وهو من مظاهر الحضارة، كما أنه يشمل الهياكل العظيمة بما في ذلك المساجد والمراكز الدينية، فالمراكز الدينية من المظاهر التي تدل على عظمة الدولة وهيبتها السياسية، وهو يفسر وجود هذه المراكز في المناطق الحضرية بصفة خاصة، يقول ابن خلدون: " ف: "قد كانت للأمم في القديم مساجد يعظمونها على جهة الديانة بزعمهم، منها بيوت النار للفرس، وهياكل يونان، وبيوت العرب بالحجاز التي أمر النبي صلى اللّه عليه وسلم بهدمها في غزواته"[1].

[1] عبد الرحمان ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق: علي عبد الواحد وافي،ج2، دار نهضة مصر، ط7، الجيزة، مصر، 2014،ص799.

ويقل نشاط المراكز الدينية في المناطق الريفية إلا للضرورة والسبب في ذلك أن أخلاق البداوة لا تتطلب التصنع والتكلف في المعاش، وهكذا فإن الظواهر الدينية على مستوى هذه المناطق تكون مقتصرة على صور العبادة ومتجانسة حسب طبيعة المنطقة وساكنتها، وقد فسر ابن خلدون ذلك أن عدم ظهور الهياكل العظيمة عند أهل البدو لانشغال ساكنتها بما يحفظ شوكتهم، وإذن فإن وجود الدولة سابق لوجود هذه الهياكل وللمدن بما في ذلك المؤسسات الدينية، ف: "تأسيس الدولة هو نهاية نضال طويل وطبيعي أن تشعر القبيلة عندئذ بالحاجة إلى السكينة والدعة. والثاني أن تأسيس المدينة يتطلب جهودا متعددة كتعاون عدد عظيم من العمال ومقادير كبيرة من المال والأدوات"[1].

وعليه فإن المؤسسة الدينية هي نتيجة للحياة الاجتماعية المعاصرة ومتطلباتها وهو الأمر الذي اعتنى به علماء الاجتماع في العصر الحديث وهو الأمر الذي أشار إليه دوركايم فالأجزاء الأساسية التي يتكون منها المجتمع، والطريقة التي يتم بها التوزيع السكاني، والاندماج الديموغرافي والاتصال، والهندسة المعمارية، وما إلى ذلك، قد لا تظهر من خلال عمليات الاستقراء فيتم اختزالها في ضروب الشعور أو التفكير[2].

ومن خلال هذه الفكرة نجد أن الدين يبدو أكثر رسخا في المناطق الريفية وذلك لما استحكم فيهم من أخلاق البداوة كالتلاحم والتعاون التي تعزز الشعور الدينيوهذا بخلاف أهل الحضر أو المدينة، فنتيجة لرسوخهم في التكلف والتصنع أضحى الشعور الديني عندهم فيه الكثير من التميع والبعد عن القيم الدينية وتبنى قيم جديدة ارتبطت بمظاهر الحياة المدنية.

[1] T. HUSSEIN, **étude analytique et critique de la philosophie sociale D'IBN KHALDOUN**, A. PEDONE EDITEUR, PARIS, 1917p180.

[2] EMILE DURKHEIM, **les règles de la méthode sociologique**, neuvième édition, LIBRAIRIE FELIX ALCAN, PARIS, 193, P17.

ومن هذا يتبين لنا أن توزيع المؤسسات الدينية في المناطق الحضرية تختلف عن المناطق الريفية، فنجد في المدينة عدد المؤسسات الدينية أكثر من عددها في الريف في الشكل والمضمون، وهذا راجع إلى العامل الديموغرافي في إنشاء هذه المؤسسات، فعدد السكان في المدينة أكبر من عددها في المناطق الريفية وهذا يتطلب وجود مؤسسات دينية لاحتواء هذا التدفق الهائل من السكان بغرض تعزيز وغرس القيم الدينية لدى مختلف سكانها.

أما أهل المناطق الريفية فيغلب عليهم التعصب ومما لاشك فيه أن الشعور الديني غالب فيهم وهو من بين الأمور التي تدل على الانتماء والمصير المشترك والتلاحم والذي أساسه صلة الدم والنسب ومن بين نتائجها التماسك الاجتماعي والالتحام القبلي، ومن هنا نجد أن العصبية ارتبطت عند أهل البادية أكثر من أهل المدينة وهذا كان له تأثير واضح على مستوى الممارسة الدينية[1].

[1] زينب بومهدي، **مفهوم العصبية ونشأة الدولة في الفكر الخلدوني** ، مجلة المحكمة للدراسات الفلسفية ، المجلد8، العدد1، جامعة تيزي وزو ، 2020. ص03.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية لواقع المؤسسة الدينية في الجزائر وآفاقها

ـــدراسة حالة لبعض المؤسسات الدينية على مستوى ولاية المديةـــ

1-إجراءات الدراسة.

4- نتائج الدراسة الميدانية.

5- تفسير النتائج ومناقشتها.

1- إجراءات الدراسة:

1-1 تعريف بعينة الدراسة والحدود الجغرافية المحددة:

تمت الدراسة على مستوى مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية المدية ومسجد الرحمة بولاية المدية، إذ يمكن اعتبار المديرية من الهياكل المهمة في تسيير النشاط الديني، وهو الجانب الذي توليه الدولة الرعاية لما له من دور كبير في تربية النشء وتنويره إذ يتصل مباشرة بوجدان الأمة وذاكرتها التاريخية، كما أنه يساهم في إحداث التوازن والاستقرار بين مختلف شرائح المجتمع ومن خلال اعتماده على المرجعية الدينية والوطنية.

ومن بين الوظائف الموكلة إلى هذا الهيكل الإداري، السهر على إعطاء المؤسسة الدينية سواء أكانت المسجد أو الزاوية أو معاهد التعليم الديني دوره كمركز إشعاع ديني وتربوي وثقافي واجتماعي وترشيد وترقية الخطاب الديني وكذلك مراقبة وتسيير والسهر على حماية الوقفية واستثمارها والمساهمة في الحفاظ على الأثار وتنسيق أعمال المؤسسات العاملة تحت وصاية القطاع وكذلك متابعة عمل الجمعيات الدينية المعتمدة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.كما يمكن اعتبار مسجد الرحمة مسجدا ولائيا، تم وضع حجر الأساس في بنائه برعاية الوزير السابق عبد الرحمان شيبان وزير الشؤون الدينية والأوقاف السابق وفتح أبوابه للمصلين سنة1985، وطاقة استعابه بلغت 3500 مصلي، يحتوي المسجد على قاعة صلاة رئيسية وسدتين وقاعة صلاة للنساء، ومقصورتين للآذان ومكتب للإمام.

أما وظائفه فهو يعنى بتعليم القرآن الكريم للإناث والذكور وفيه معلم قرآن و3 مرشدات لتحفيظ القرآن الكريم وقسم لمحو الأمية خاص بالنساء، ويقوم المسجد بعدة نشاطات نذكر منها تأطير الندوات الخاصة بالأئمة يؤطرها دكاترة من داخل وخارج الولاية وأيضا دروس مسائية يؤطرها دكاترة وإمام المسجد، وكذلك أمسيات قرآنية كما تخرّج من هذا المسجد خلال

عشر سنوات الأخيرة 50 حافظ وحافظة لكتاب اللّه، كما يقوم بإحياء المناسبات الدينية. وعليه فقد شملت الدراسة المؤسسات الدينية على مستوى ولاية المدية، وكعينة اختبارية قمنا برصد مؤسسة دينية ذات طابع إداري وهي مديرية الشؤون الدينية والأوقاف الهيئة المخول له قانونا بمسائل التنظيم والعمل، وهي تقع في ولاية المدية بحي المصلى، يحدها شمالا مسجد الرحمة وجنوبا مدرسة الأخوين الشهيدين الطرفاوي شارع رقم4 وباقي الجهات عبارة عن مجمعات سكنية، أما من حيث المصالح والموارد البشرية فهي تضم مصلحة المستخدمين ومصلحة المحاسبة ومصلحة الإرشاد والشعائر والأوقاف ومصلحة التعليم القرآن والتكوين والثقافة الإسلامية ومن بين الأسلاك الخاصة في قطاع الشؤون الدينية والأوقاف نذكر سلك المرشدات وسلك الأئمة وسلك المعلمين للقرآن الكريم وكذلك سلك أعوان المسجد.ومن ناحية أخرى قمنا برصد مؤسسة دينية تعبدية، وهي مسجد الرحمة والذي يقع في ولاية المدية حي المصلى يحده من الشمال مديرية الشؤون الدينية والأوقاف وباقي الجهات عبارة عن مجمعات وعمارات سكنية، أما من حيث الموارد البشرية، فهو يضم إمام المسجد وهو الذي يقوم بإدارة كل ما يتعلق بالمسجد ومعلم وثلاث مرشدات لتحفيظ القرآن الكريم، بالإضافة إلى القائم على أعمال المسجد إذ توكل له مهام المراقبة والتنظيم وحفظ الوسائل.

2-1 المجال الزماني وأدوات الدراسة:

أجريت هذه الدراسة الميدانية بمديرية الشؤون الدينية ومسجد الرحمة ولاية المدية حيث امتدت فترة الدراسة من 9 مارس إلى غاية 2 جوان2022، أي حوالي أربعة أشهر، حيث تقع هاتين المؤسستين في وسط المدينة كما أجريت الدراسة في المكان نفسه نظرا لتقارب المسافة بينهما في حي المصل بمحاذاة الشارع رقم4، أما أدوات الدراسة فقد قمنا بالاعتماد

على مجموعة من الأدوات وهي التي تشمل طرائق جمع البيانات المتعارف عليها والمتمثلة في الملاحظة والمقابلة والإحصاء والعينة والاستبيان والمقابلة.

2- نتائج الدراسة الميدانية:

2-1 أنموذج الاستبيان:

يندرج هذا الاستبيان ضمن إطار انجاز مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل بعنوان: هيكلة المؤسسة الدينية وتنظيمها بين الواقع والآفاق. إن هذا الاستبيان هو لأغراض علمية ولا تستخدم النتائج المتحصل عليها إلا في هذا الإطار وهذا بغض النظر عن طبيعة هذه النتائج .

I- بيانات أولية:

ضع علامة (×) أمام الإجابة الصحيحة :

1-السن :

- من 20 إلى 30
- من 30 إلى 50
- من 50 إلى 70

2-الجنس :

- ذكر
- أنثى

3-المستوى التعليمي :

- متوسط
- ثانوي

- جامعي

4- طبيعة الوظيفة داخل المؤسسة:

- موظف دائم
- موظف بصفة مؤقتة
- عقود ما قبل التشغيل

5-الخبرة المهنية المكتسبة:

- من 00 إلى 10.
- من 10 إلى 30.
- من 30 إلى 60.

6- نمط التوظيف:

- على أساس الشهادة.
- على أساس المسابقة.
- في إطار الإدماج.

II- بيانات حول هيكلة وتنظيم المؤسسة الدينية في الجزائر

1- هل ميزانية تجهيز المؤسسات الدينية جيدة مقارنة مع ميزانية المؤسسات الاجتماعية أخرى؟

- نعم
- لا

2- في رأيك، هل توجد علاقة بين المؤسسة الدينية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى؟.

- نعم

- لا

3- هل النموذج المعتمد في تنظيم المؤسسة الدينية موافق لطبيعة هذه المؤسسات؟.

- نعم.
- لا.

4- هل النصوص التنظيمية المعمول بها في تسيير المؤسسة الدينية تحترم الشرائع الاجتماعية والعقائدية؟

- نعم
- لا

5- هل توزيع المؤسسات الدينية موافق لعدد السكان وانتشارهم الجغرافي؟

- نعم
- لا

6- هل الطريقة المعتمدة في توزيع المؤسسات الدينية بين المدن والأرياف صحيحة حسب اعتقادك؟

- نعم
- لا

III- بيانات حول مستقبل وآفاق المؤسسة الدينية في الجزائر

7- هل السبب في كثافة النشاط الديني في المدينة على مستوى المؤسسات الدينية مرده إلى:

- الوازع الديني.

- أخلاق الحضارة.
- ضعف الشعور الديني على مستوى الأفراد.

8- هل السبب في قلة النشاط الديني في الريف على مستوى المؤسسات الدينية في هذه المناطق مرده إلى:

- قوة الوازع الديني.
- أخلاق البداوة.
- زيادة الشعور الديني على مستوى الأفراد.

9- هل يرتبط تاريخ المؤسسة الدينية في الجزائر ب:

- الوجود العثماني.
- الوجود الاستعماري.
- الاستقلال.

10- ما هو تقييمك لواقع المؤسسة الدينية في الجزائر؟

- ايجابي
- سلبي

11- هل تراجع دور المؤسسة الدينية في الجزائر مرده إلى:

- طبيعة التنظيم والتسيير.
- عدم فعالية التخطيط والاستشراف
- عوامل سياسية.

12- ما هو تصورك من أجل تفعيل نشاط المؤسسة الدينية في المجتمع؟

- تكوين الموارد البشرية.

- تكييف القوانين
- إبرام عقود ربحية واقتصادية .

13- هل مستقبل المؤسسة الدينية في الجزائر يتطلب هيكلة وإعادة إصلاح؟

- نعم
- لا

14- كيف يمكن تصور هيكلة وإصلاح المؤسسة الدينية في الجزائر؟

- إصلاح إداري.
- إصلاح النصوص التنظيمية.
- إصلاح ميزانية التجهيز.

وقد شمل الاستبيان المعتمد حوال ثلاثون عينة من مجمل الاختبارات والأسئلة المرفقة.

2-2 النتائج الإحصائية للاستبيان :

- الجدول رقم01:

يبين توزيع مفردات العينة حسب السن:

السن

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
18-30	2	6,7	6,7	6,7
31-40	11	36,7	36,7	43,3
41-50	9	30,0	30,0	73,3
51-60	8	26,7	26,7	100,0
المجموع	30	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم01:

أن أغلبية أفراد العينة تتراوح أعمارهم مابين31 إلى 40 سنة حيث بلغت النسبة : 36,7% فئة إناث وذكور، في حين أن الفئة الأقل كانت الفئة التي تتراوح أعمارهم مابين 18إلى 30 سنة حيث بلغت نسبتهم المئوية : 6,7% ومن خلال هذه النسب نستنتج أن الخبرة المهنية لذوي الفئة العمرية المتوسطة.

الجدول رقم02:

يبين توزيع مفردات العينة حسب الجنس

الجنس

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
ذكر	20	66,7	66,7	66,7
أنثى	10	33,3	33,3	100,0
المجموع	30	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم02 أن نسبة من مفردات العينة أغلبهم من فئة الذكور حيث بلغت نسبتهم المئوية :66,7% ، في حين قدرت نسبة الإناث ب: 33,3% وكانت نسبتهم هي الأقل مقارنة بنسبة الذكور.

- الجدول رقم03:

يبين توزيع مفردات العينة حسب المستوى:

المستوى

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
ثانوي	10	33,3	33,3	33,3
جامعي	16	53,3	53,3	86,7
دراسات عليا	4	13,3	13,3	100,0
المجموع	30	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03: أن فئة الجامعيين تشكل أكبر نسبة حيث بلغت نسبتهم المئوية:53,3%، تليها فئة الثانوي حيث بلغت نسبتهم: 33,3% ، وبلغت نسبة الدراسات العليا ب:13,3% وتعتبر فئة الدراسات هي الأقل بين النسب وهذا راجع إلى أن فئة الجامعيين هي الأكثر توظيفا.

- الجدول رقم04:

يبين توزيع مفردات العينة حسب نوع الوظيفة

الوظيفية

	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
إمام	2	6,7	7,4	7,4
متصرف محلل	2	6,7	7,4	14,8
متصرف	6	20,0	22,2	37,0
وكيل أوقاف	1	3,3	3,7	40,7
ملحقرئيسيللإدارة	2	6,7	7,4	48,1
أمينمكتب	1	3,3	3,7	51,9
رئيسمكتب	1	3,3	3,7	55,6
أستاذ التعليم القرآني	1	3,3	3,7	59,3
مساعد مهندس إعلام ألي	2	6,7	7,4	66,7
مساعد متصرف	1	3,3	3,7	70,4
محاسب إداري	1	3,3	3,7	74,1
عامل مهني	2	6,7	7,4	81,5
رئيس مصلحة	2	6,7	7,4	88,9

	ملحق إدارة	1	3,3	3,7	92,6
	عون إدارة	2	6,7	7,4	100,0
	مجموع	27	90,0	100,0	
	النظام	3	10,0		
	المجموع	30	100,0		

نلاحظ من خلال الجدول رقم04: أن نسبة المتصرف كانت هيا الأكبر مقارنة بالوظائف الأخرى حيث قدرت نسبتهم المئوية ب: 20% ، والفئة المتوسطة تمثلت في الوظائف التالية: إمام، متصرف محلل، ملحق رئيسي للإدارة، مساعد مهندس إعلام آلي، عامل مهني، ورئيس مصلحة .حيث قدرت نسبتهم ب:6,7% والفئة الأصغر تمثلت في الوظائف التالية: وكيل أوقاف، أمين مكتب، رئيس مكتب، أستاذ تعليم قرآني، مساعد متصرف، محاسب إداري، ملحق إدارة حيث قدرت نسبتهم ب:3,3%.

- الجدول رقم05:

يبين توزيع مفردات العينة حسب طريقة الانضمام للمؤسسة:

الانضمام

	تكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
مسابقة	20	66,7	66,7	66,7
تعاقد	5	16,7	16,7	83,3

طرق أخرى	5	16,7	16,7	100,0
مجموع	30	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم05: أن الموظفين الملتحقين بالمؤسسة عن طريق المسابقة تمثل اكبر نسبة حيث قدرت نسبتهم المئوية ب: 66,7% وهذه النسبة تبين أن أكثر طريق للتوظيف تكون عن طريق المسابقات، في حين عرفت طريقة التعاقد والطرق الأخرى نسبة قدرت ب:16,7% .

- الجدول رقم06:

يبين تقييم واقع المؤسسة الدينية في الجزائر

	تكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
ايجابي	23	76,7	76,7	76,7
سلبي	7	23,3	23,3	100,0
مجموعا	30	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم06: أن واقع المؤسسة الدينية في الجزائر ايجابي حيث قدرت نسبته المئوية ب:76,7% حيث تدل النسبة على أن المؤسسات الدينية واقعها ايجابي أكثر منه سلبي، واقع المؤسسة الدينية في الجزائر سلبي بلغت نسبته ب:23,3%.

- الجدول رقم07:

يبين تاريخ المؤسسة الدينية في الجزائر

		تكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
	الوجود العثماني	17	56,7	56,7	56,7
	الوجود الاستعماري	2	6,7	6,7	63,3
	الاستقلال	11	36,7	36,7	100,0
	مجموع	30	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم07: أن تاريخ الجزائر مرتبط بالوجود العثماني فالجزائر حيث بلغت النسبة ب: 56,7% وتعبر نسبة كبيرة، وبلغت نسبة ارتباط تاريخ المؤسسة الدينية فالجزائر بالاستقلال ب:36,7% وهي نسبة متوسطة ونسبة ارتباط تاريخ المؤسسة الدينية بالوجود الاستعماري كانت اقل نسبة وقدرت ب: 6,7%.

- الجدول رقم08:

يبين سبب تراجع دور المؤسسة في الجزائر .

		تكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
	ضعف التنظيم والتسيير	8	26,7	27,6	27,6
	نقصا لتخطيط والاستشراف	5	16,7	17,2	44,8
	أسباب سياسية	15	50,0	51,7	96,6
	33	1	3,3	3,4	100,0
	مجموع	29	96,7	100,0	
t	النظام	1	3,3		
مجموع		30	100,0		

نلاحظ من خلال الجدول رقم08: أن نسبة الأسباب السياسية كانت النسبة الأكبر حيث قدرت النسبة المئوية ب: 50% ، وأسباب ضعف التنظيم والتسيير كانت النسبة المتوسطة حيث قدرت نسبتها ب:26,7%، وأسباب نقص التخطيط والاستشراف كانت النسبة الضعيفة حيث قدرت نسبتها ب: 16,7%.

- الجدول رقم09:

يبين كيفية تفعيل نشاط المؤسسة الدينية فالمجتمع

		تكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
	تكوين الموارد البشرية	21	70,0	72,4	72,4
	تكييف القوانين	4	13,3	13,8	86,2
	إبرام عقود ربحية واقتصادية	4	13,3	13,8	100,0
	مجموع	29	96,7	100,0	
	النظام	1	3,3		
مجموع		30	100,0		

نلاحظ من خلال الجدول رقم09: أن تكوين الموارد البشرية بلغت نسبته المئوية 70% وهي أكبر نسبة وبلغت نسبة تكييف القوانين وإبرام عقود ربحية واقتصادية ب:13,3% وهي نسبة ضعيفة.

- الجدول رقم10:

يبين النموذج المعتمد في تنظيم المؤسسة الدينية هل يتوافق مع طبيعة المؤسسات أولا:

	تكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
نعم	21	70,0	70,0	70,0
لا	9	30,0	30,0	100,0
مجموع	30	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم10: أن النموذج المعتمد في تنظيم المؤسسة الدينية يتوافق مع طبيعة المؤسسات حيث قدرت نسبة التوافق ب:70% مقارنة مع نسبة عدم التوافق التي قدرت ب:30%.

- الجدول رقم11:

يبين طبيعة النصوص التنظيمية المعمول بها في تسيير المؤسسة تحترم الشرائع الاجتماعية والعقادية.

	تكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
نعم	23	76,7	76,7	76,7
لا	7	23,3	23,3	100,0
مجموع	30	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم11 أن طبيعة النصوص التنظيمية تحترم الشرائع الاجتماعية والعقائدية حيث قدرت النسبة المئوية ب: 76,7% وهي النسبة الأكبر، و نسبة طبيعة النصوص التنظيمية المعمول بها لا تحترم الشرائع الاجتماعية والعقائدية بلغت النسبة ب:23,3% وهي النسبة الضعيفة.

- الجدول رقم12:

يبين توزيع المؤسسات الدينية موافق لعدد السكان وانتشارهم الجغرافي

	تكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
نعم	22	73,3	73,3	73,3
لا	8	26,7	26,7	100,0
مجموع	30	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم12: أن توزيع المؤسسات الدينية موافق لعدد لسكان وانتشارهم الجغرافي وهو النسبة الكبيرة حيث قدرت ب: 73,3% وبلغت نسبة عدم التوافق ب: 26,7% وهي النسبة الضعيفة .

- الجدول رقم13:

يبين الجدول هل مستقبل المؤسسة الدينية في الجزائر يتطلب هيكلة وإعادة إصلاح

	تكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
نعم	27	90,0	90,0	90,0
لا	3	10,0	10,0	100,0
مجموع	30	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم 13: أن مستقبل المؤسسة الدينية في الجزائر يتطلب هيكلة وإعادة إصلاح حيث قدرت نسبته المئوية ب:90% وهي نسبة كبيرة مقارنة ب عدم إعادة هيكلة المؤسسة الدينية وإصلاحها حيث قدرت نسبته المئوية ب: 10% فقط.

- الجدول رقم 14:

يبين الجدول كيفية إعادة هيكلة وإصلاح المؤسسة الدينية في الجزائر

	تكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
إصلاح إداري	14	46,7	46,7	46,7
تكييف النصوص التنظيمية	9	30,0	30,0	76,7
إصلاح ميزانية التجهيز	7	23,3	23,3	100,0
مجموع	30	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم 14: أن الإصلاح الإداري هو الطريقة الصحيحة لإعادة هيكلة وإصلاح المؤسسة الدينية حيث قدرت نسبته ب:46,7% وهي أكبر نسبة ، وقدرت نسبة تكييف النصوص التنظيمية ب: 30% وهي نسبة متوسطة وبلغت إصلاح ميزانية التجهيز النسبة الضعيفة قدرت ب:23,3% فقط.

- الجدول رقم15:

يبين الجدول مقارنة ميزانية التجهيز.

	تكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
نعم	7	23,3	23,3	23,3
لا	23	76,7	76,7	100,0
مجموع	30	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم15: أن ميزانية التجهيز المخصصة للمؤسسات الدينية في الجزائر ليست جيدة حيث قدرت نسبة ب:76,7% ، وقدرت ميزانية التجهيز للمؤسسات الدينية في الجزائر جيدة ب:23,3 فقط مما يستوجب من الدولة الرفع من ميزانية التجهيز المخصصة للمؤسسة الدينية.

3 تفسير النتائج ومناقشتها:

من خلال تحليلنا للنتائج المتحصل عن أداة جمع المعطيات المتمثلة فالاستبيان والملاحظة تحصلنا على النتائج التالية :

3-1 النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية للقائمين على المؤسسة:

لقد أظهرت النتائج المتحصل عليها على ما يلي:

سيطرة فئة العمرية المتوسطة التي خصت الشباب على الإطارات العاملة داخل المؤسسة، حيث بلغت نسبتهم 36,7%، واغلب العاملين داخل المؤسسة من جنس الذكور حيث بلغت نسبتهم 66,7% مقارنة بجنس الأنثى حيث بلغت نسبتهم33,3% وهي نسبة ليست بقليلة وهي دليل على أهمية وجود العنصر النسوي داخل المؤسسة الدينية للمساهمة لتطوير وتحقيق أهداف المؤسسة .

أما المستوى التعليمي لأغلب الإطارات العاملة داخل المؤسسة مستوى جامعي حيث بلغت نسبته 53,3%، مما يعكس فكرة أن القائمين على المؤسسة على درجة عالية من المعرفة.

وفيما يتعلق بتوزيع الوظائف تختلف المهام المنسوبة للموظفين على حسب المستوى التعليمي لكل موظف، أن نسبة المتصرف كانت هي الأكبر مقارنة بالوظائف الأخرى حيث

قدرت نسبتهم المئوية ب: 20% ، والفئة المتوسطة تمثلت في الوظائف التالية: إمام، متصرف محلل، ملحق رئيسي للإدارة، مساعد مهندس إعلام آلي، عامل مهني، ورئيس مصلحة .حيث قدرت نسبتهم ب:6,7% والفئة الأصغر تمثلت في الوظائف التالية: وكيل أوقاف، أمين مكتب، رئيس مكتب، أستاذ تعليم قرآني، مساعد متصرف، محاسب إداري، ملحق إدارة حيث قدرت نسبتهم ب:3,3% ، الاعتماد على المسابقات لانتقاء المناصب وتوزيعها .

3-2 النتائج المتعلقة بهيكلة المؤسسة الدينية :

أظهرت لنا النتائج المتحصل عليها أن واقع المؤسسة الدينية في الجزائر واقع ايجابيا حيث قدرت نسبته المئوية ب:76,7% ، ويعود تاريخ المؤسسة الدينية حسب النتائج المتحصل عليها إلى الوجود العثماني فالجزائر حيث بلغت النسبة ب: 56,7% مقارنة بالوجود الاستعماري وبعد الاستقلال ، وتمت توصل إلى سبب تراجع دور المؤسسة الدينية فالجزائر إلى الأسباب السياسية كانت النسبة الأكبر حيث قدرت النسبة المئوية ب: 50% وهي نسبة كبيرة مما يستدعي تدخل الجهات المعنية لحل مشكل تراجع دور المؤسسة الدينية باعتبارها مؤسسة للتنشئة الاجتماعية وتربية الأجيال الصاعدة .

3-3 بيانات حول تنظيم المؤسسة الدينية:

لقد بينت النتائج فيما يخص تنظيم المؤسسة الدينية ما يلي:

يجب تفعيل دور المؤسسة الدينية فالمجتمع عن طريق تكوين الموارد البشرية، في حين يجب الاعتماد على نموذج معتمد لتنظيم المؤسسات الدينية يتوافق مع طبيعتها، بحيث النصوص التنظيمية المعمول بها في تسيير المؤسسة الدينية تحترم الشرائع الاجتماعية والعقائدية حيث بلغت نسبتها ب: 76,7% ، كما أن الطريقة المعتمدة في توزيع المؤسسات

بين المدن و الأرياف صحيح حسب النتائج المتحصل عليها من المؤسسة ، يحتاج مستقبل المؤسسة الدينية فالجزائر إلى هيكلة وإعادة إصلاح ونتصور الهيكلة وإعادة الإصلاح تبدأ بالإصلاح الإداري وتحسين من ميزانية التجهيز المخصصة للمؤسسة الدينية مقارنة بالميزانية المخصصة للمؤسسات الاجتماعية الأخرى .

4-3 النتائج المتعلقة بالفرضيات :

أما من حيث الفرضيات فقد خلصنا من خلال البيانات والتحليلات السابقة أن واقع المؤسسة الدينية في الجزائر لا يسمح لها بالارتقاء إلى مصف المؤسسات الاجتماعية الأخرى وبالتالي فهي بحاجة إلى إصلاح وتطوير وهذا بناء على لنتائج المتحصل عليها من دراستنا الميدانية التي أجريت على مستوى مديرية الشؤون الدينية والأوقاف ومسجد الرحمة بولاية المدية.

وتبعا لذلك يمكن اقتراح مجموعة من الحلول هي:

- دراسة الأسباب السياسية والاجتماعية التي أدت إلى تراجع دور المؤسسة الدينية.
- تفعيل دور المؤسسة الدينية فالمجتمع عن طريق تكوين الموارد البشرية والتأهيل.
- تخصيص ميزانية التجهيز جيدة للمؤسسة الدينية مثل باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى حتى تتسنى للمؤسسة الدينية الارتقاء إلى مصف المؤسسات الأخرى.

خاتمة

خاتمة

- **خاتمة:**

لقد سلطنا الضوء في هذه الدراسة على كيفية هيكلة المؤسسة الدينية وتنظيمها بين الواقع والآفاق، واخترنا مديرية الشؤون الدينية والأوقاف عينة لها نظرا لكونها مسؤولة والمخولة قانونا عن عن تسيير وتنظيم المؤسسات الدينية، حيث عملنا لاستكمال هذه الدراسة والوصول لأكبر قدر ممكن من المعلومات والنتائج التي من شأنها أن تنهض بهذه المؤسسة التي لها دور كبير في التعليم والتوظيف والتوجيه، ولقد توصلنا لمجموعة من النتائج منها:

1-إن وجود المؤسسة الدينية متجذرا في التاريخ الجماعي والثقافي.

2-إن واقع المؤسسة الدينية فالجزائر واقع سلبي ينتظر الدعم أكثر باعتبارها مؤسسة تلقى اهتمام من طرف المواطن.

3-إن أسباب لتراجع دور المؤسسة الدينية سياسي واجتماعي مما يتطلب إعادة النهوض بهذه المؤسسة وتشخيص الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تركيب هذا الموقف السلبي اتجاهها.

4-كما أن من بين أسباب تراجع دور المؤسسة الدينية هو مرتبط ببنية هذه المؤسسة من الداخل، أيراجع إلى الذهنيات المحشوة بكثير من التعصب والتشدد وعدم الانفتاح الفكري والثقافي.

5-إن هنالك تناسب بين الانتشار السكاني وتوزيع هذه المؤسسات حسب طبيعة المنطقة.

6-إن الإصلاح الإداري هو الطريقة الصحيحة لإعادة هيكلة هذه المؤسسات.

7-إن طبيعة النصوص التنظيمية والمرجعيات القانونية بحاجة إلى إعادة رؤية وتعديل بما يتناسب مع الذهنيات الاجتماعية والتنوع العقائد المجتمع الجزائري.

8-إن الميزانية المخصصة لهذه المؤسسة ضعيف مقارنة بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى.

خاتمة

كانت هذه أبرز النتائج المتحصل عليها، حيث أنها تجيب على الأسئلة التي اعتمدنا عليها كمنطلق أشكالي لهذا البحث، وهو الأمر الذي يفتح الكثير من الآفاق حول مستقبل المؤسسة الدينية، وعليه فإنه يجب التخلص من النظرة التقليدية للمؤسسة الدينية باعتبارها كيان روحي يقتصر على الممارسات الدينية وأشكال العبادة، بل يجب الانتقال بها من الوجود الصوري إلى الوجود الفعلي لها، من خلال خلق فرص الاستثمار في مجال السياحة الدينية على سبيل المثال، والدفع بالمؤسسات الدينية للاندماج في الحركة الاقتصادية والاجتماعية، ما يجعل منها مؤسسة منتجة ومكتفية ذاتيا وعدم الاكتفاء على الميزانية المخصصة لها من طرف الدولة.

وعليه فإن التطرف الذي أصاب المؤسسة الدينية في بعض المراحل التاريخية مرده إلى أسباب اقتصادية محضة وحتى تكون المؤسسة الدينية طرفا في الحراك الاقتصادي لابد من تطوير الخطاب الديني بما يتماشى ومتطلبات المجتمع الأساسية، وهذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال تكافل جميع الأطراف بما في ذلك مخابر البحث التي من شأنها إعداد دراسات عن واقع المؤسسة الدينية من مختلف الجوانب سواء في ميدان التنظيم والعمل أو مقارنة الأديان وتاريخها والفلسفة والتيارات والمذاهب الفقهية.

المراجع

المراجع

- **قائمة المراجع:**
- **قائمة المراجع باللغة العربية:**

1. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: علي عبد للهال كبير وآخرون، مج06 ،ج51، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1981.
2. آدم جيه سيلفرستاين، التاريخ الإسلامي، ترجمة إيناس مغربي، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، ط1، دون ذكر البلد، 2014.
3. أيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هبرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، عالم المعرفة، الكويت، 1999.
4. الباغي إسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، دار العبيكان، ط1،دون ذكر البلد، 1996 .
5. بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الإدارية، مطبعة النهضة العربية، مصر، 1984.
6. بدوي عبد الرحمان، مناهج البحث العلمي، عبد الرحمان بدوي، وكالة المطبوعات، ط3، الكويت، 1977.
7. برادي أحمد، الجمعيات الدينية الخاصة ببناء المساجد وآليات تمويلها وفقا لتشريع الجزائري، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، تاريخ الإرسال 27\09\2018، المجلد7، العدد4 السنة 2018.
8. بشار فريد الوليد، المفاهيم الإدارية الحديثة، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008.
9. جرستازي حسان محمد نذير، إدارة المستشفيات، الإدارة العامة للبحوث، السعودية، الرياض،1990.

المراجع

10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، الصادرة في 15نوفمبر 2017،العدد67.
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد2، صادرة بتاريخ 21صفر 1433هـ الموافق لـ 15يناير 2012..
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، دستور 1996، لمؤرخة في 27رجب 1417هـ،الموافق لـ : 8ديسمبر 1996.
13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية،13ماي 2010، العدد3.
14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 58، صادرة بتاريخ 14محرم 1435هالموافقلـ: 18نوفمبر 2013.
15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد07، الصادرة بتاريخ :22ربيع الثاني 1436هالموافقلـ : 12فبراير 2014.
16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية، مرسوم رئاسي، المادة1،المادة2، العدد73،19صفر 1443هـ الموافق لـ26سبتمبر 2021.
17. جودية هيسم، بيان، فكر وفن تاريخ النشر 14ماي2021.
18. الجوهري وعبد الهادي أحمد وعلي عبد الرزاق، المدخل إلى المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002.
19. جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة، أنسام محمد أسعد، دار المكتبة والهلال، بيروت، لبنان، ط1 ،2011.
20. حسن محمد خليفة، النبوي جبر سراج، الجنيزا والمعابد اليهودية في مصر، سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية، جامعة القاهرة، مصر، العدد9،1999.
21. خوجة حمدان، مرآة الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975.
22. الخولي يمنى طريف،فلسفة العلم في القرن العشرين،عالم المعرفة،الكويت، 2000.

المراجع

23. دراج فيصل، الماركسية والدين، دار الفارابي، بيروت،لبنان، ط2، 1978.
24. دوركايم إميل،الأشكال الأولية للحياة الدينية المنظومة الطوطمية في أستراليا، ترجمة: رندة بعث،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ط1، بيروت، لبنان، 2019.
25. أنتوني غدينز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الضياع، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2008.
26. ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،2000.
27. رشوان حسين عبد الحميد أحمد، الدين والمجتمع دراسة في علم الاجتماع الديني، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2000.
28. ريما ماجد، منهجية البحث العلمي، مؤسسة فريدريش، بيروت، لبنان، 2016.
29. الزيباري طاهر حسو، أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2011.
30. زيدان عبد الباقي، علم الاجتماع الديني، مكتبة فريب، مصر، 1981.
31. السعدي الغولا لسعدي، العينات وأنواعها، الديبلوم الخاص فالتربية، دون ذكر البلد والسنة.
32. سعيدة بوغزالة حمد وكريمة بوغزالة محمد، السياسة الاستعمارية اتجاه المؤسسات الدينية في الجزائر(1830،1914)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ المغرب الحديث، سنة 2017_2018.
33. سيد اشرف صالح محمد، المراكز الثقافية في دار السلطان أواخر العصر التركي، مجلة إماراباك، العدد7.
34. الصديقي يوسف محمود محمد، عقيدة الديانة المسيحية – قراءة نقدية – مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، العدد 30.

المراجع

35. عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، تحقيق: علي عبد الواحد وافي،ج2، دار نهضة مصر، ط7، الجيزة، مصر، 2014
36. العديلي ناصر محمد، السلوك الإنساني والتنظيمي الإدارة، معهد الإدارة العامة، السعودية، 1985.
37. عقاب طيب، قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني، دار الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2007.
38. علبي عاطف، المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2006.
39. علي جعفر بن علي لسعدي أبو قاسم، كتاب الأفعال، ج3، ط1، دار النشر، البلد، 1983.
40. علي معمر عبد المؤمن، البحث في العلوم الاجتماعية الوجيز في الأساسيات والمناهج والتقنيات، إدارة المطبوعات والنشر، ط1، دون ذكر البلد، 2008.
41. عماد عبد الغني، منهجية البحث في علم الاجتماع الإشكاليات التقنيات المقاربات، دار الطليعة، ط1، بيروت، لبنان، 2008.
42. الفراوي عبد الرحمان حسين، أصول البحث العلمي، دار الخليج للنشر و التوزيع، عمان، 2015.
43. كارل ماركس و فربديريك انجلز، حول الدين، ترجمة: ياسين حافظ، دار الطليعة، بيروت، طبعة 1، 1984.
44. لالاند أندريه، معجم مصطلحات الفلسفة التقنية والنقدية، ترجمة: خليل أحمد خليل، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، 1995.
45. ماركس كارل و فريديريك إنجلز، حول الدين، ترجمة، ياسين حافظ، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1984.

46. مالكي محمد، أثر الهيكل التنظيمي على المعرفة التشاركية في المنظمات دراسة ميدانية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص مقاولاتية، جامعة أحمد دارية أدرار، الجزائر، 2019-2020.

47. مجموعة مؤلفين، الماركسية الغربية وما بعدها، تقديم أمزين شيخة المسكيني، دار والمكبة عدنان، بغداد، ط1، 2014.

48. مجموعة مؤلفين، الماركسية الغربية وما بعدها، تقديم أمزين شيخة المسكيني، دار المكبة عدنان، بغداد، العراق، ط1، 2014.

49. محمد خليفة حسن أحمد، تاريخ الديانة اليهودية، دار القباء للطباعة والنشر، ط1 1998 ،القاهرة، مصر، 1998.

50. المحمودي محمد سرحان علي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، ط3، اليمن، صنعاء، 2019

51. مداسي فاروق، قاموس علم الاجتماع، الجزائر، دار مدني للطباعة والنشر، 2003.

50.العقبي صلاح مؤيد، طرق الصوفية والزوايا بالجزائر تاريخها ونشاطها، دار البراق، بيروت، 2002.

52. مرعشلي يوسف، أصول كتابة البحث العلمي ومناهجه، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 2016.

53. موريس أنجرس، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، ترجمة: بوزيد صحراوي آخرون، دار القصبة،الجزائر، 2004.

54. يخلف رفيقة، المدرسة القرآنية والطفولة، مجلة الباحث، العدد 06، 2012، دون ذكر البلد.

55. يعقوبي محمود، خلاصة الميتافيزياء، ج1، دار الكتاب الحديث،الجزائر،2000.

56. زينب بومهدي، مفهوم العصبية ونشأة الدولة في الفكر الخلدوني، مجلة المحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد8، العدد1، جامعة تيزي وزو، 2020.

- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

57. AUGUSTE COMTE, cours de philosophie positive, la philosophiesociale et les conclusions générale, première partie, tome quatrième, BACHELIER, IMPRIMEUR-LIBRAIRE, PARIS, 1839.

58. EMILE DURKHEIM, les règles de la méthode sociologique, neuvième édition, LIBRAIRIE FELIX ALCAN, PARIS, 1933.

59. FRANCIS BACON, novumorganun, nouvelle traduction en français par LORQUET, LIBRAIRIE DE L. HACHETTE ET CIE, PARIS, 1857, D. Hume, Enquête sur l'entendement humain, trad. A Leroy,Aubier, Paris.

60. R. Boudon, les méthodes en sociologie, P.U.F, Paris, 1969.

61T. HUSSEIN, étude analytique et critique de la philosophie sociale D'IBN KHALDOUN, A. PEDONE EDITEUR, PAR